الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة د . الطاهر مولاي - سعيدة

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر

في: العلوم الاقتصادية – تخصص: حكامة المنظمات

بعنوان:

الحكم الراشد والتنمية المحلية

دراسة حالة لولاية سعيدة .

إعداد الطالبة:

عباس مامة .

تحت إشراف الدكتور:

- بلعربي .

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ:.....رئيسا

الأستاذ:.....مشرفا

الأستاذ:.....ممتحنا

الأستاذ: .....ممتحنا

السنة الجامعية : 2012-2013

بسم الله الرحمن الرحيم
نستعين

Résumé :
Le but de cette étude est de discuter la possibilité d'avancer le système d'administration locale et du développement local à travers la réalisation de la bonne gouvernance telle qu'elle est exprimée dans la bonne administration et de la gravité de la gouvernance en traitant avec la communauté et ses membres sur la base du dialogue entre les gouvernants et gouvernés, et la présence de contrôles, de responsabilité et des mécanismes efficaces et de bonnes décisions qui affectent la vie des individus, c'est aussi la gestion des services publics et des ressources naturelles en conformité avec les dispositions de la loi et d'assurer un développement durable et prend en compte les droits des individus et l'intérêt public en se tenant debout sur les efforts de l'Etat algérien dans ce domaine, et essayer d'adopter une approche décentralisée dans la gestion des affaires de l'Etat et la société, conduisant à l'activation des communautés locales dans le domaine du développement afin d'incarner la démocratie participative en élargissant les choix disponibles à tous le monde afin que l'acteur citoyen dans la prise de décision locale, qui vise à garantir la durabilité du développement local, qui est le pilier du développement global.

كلمة شكر وتقدير

قبل كل شيء الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا

العمل، والذي كان له الفضل الأول والأخير في هذا التوفيق.

وعملا بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم:

- من لم يشكر الناس لم يشكر الله - "حديث صحيح."

أتوجه بالشكر الجزيل إلي:

الوالدين الكريمين اللذين كان لهما الفضل الكبير في إنجاز هذا

العمل والي أختي العزيزة وردة وأخي العزيز زكرياء.

وسيرا على خطى الشاعر الذي قال:

قم للمعلم وفيه التبجيل .....كاد المعلم أن يكون رسولا.

أتقدم بالشكر الجزيل لجميع أساتذتي الكرام الذين أشرفوا على هذا

العمل ، كما أتقدم بالشكر

والتقدير والامتنان الخاص إلي الأستاذ المشرف:

"الدكتور :بلعربي الذي لم يدخر جهدا في مساعدتي

ولم يبخل علينا بنصائحه القيمة وتوجيهاته الثرية،

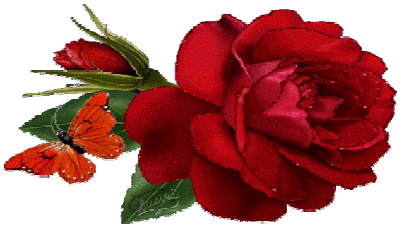

إهداء

أهدي

ثمرة جهدي أولا وقبل كل شيء إلى سبب

وجودي ونجاحي والديا العزيزين اللذين وفّرا لي

جميع الظروف المساعدة للوصول إلى هذا المستوى

ولإنجاز هذا العمل.

كما أهدي عملي هذا إلى أختي الغالية على قلبي

وردة والي أخي العزيز زكرياء وبدرالدين وبوعلام.

والي كل الأساتذة والزملاء وعلى وجه الخصوص

الأستاذ :بلعربي، والي روح جدتي

رحمها الله وأسكنها جنته.

والي كل الأصدقاء والأقارب قريب كان أو بعيد وعلى

الخصوص نجاة وعمتي سعدية وشولية وخالتي زهرة وأبناءها وإلى الإخوة

الصغار يسرى ومحمد وخولة والكتكوتة العزيزة رتاج

وكل من أخواتي أمينة وأسماء وغنية وابتسام وخديجة.... الخ

والي كل من كان في قلبه ذرة إيمان.

مـــــامـــــة

Résumé :
Le but de cette étude est de discuter la possibilité d'avancer le système d'administration locale et du développement local à travers la réalisation de la bonne gouvernance telle qu'elle est exprimée dans la bonne administration et de la gravité de la gouvernance en traitant avec la communauté et ses membres sur la base du dialogue entre les gouvernants et gouvernés, et la présence de contrôles, de responsabilité et des mécanismes efficaces et de bonnes décisions qui affectent la vie des individus, c'est aussi la gestion des services publics et des ressources naturelles en conformité avec les dispositions de la loi et d'assurer un développement durable et prend en compte les droits des individus et l'intérêt public en se tenant debout sur les efforts de l'Etat algérien dans ce domaine, et essayer d'adopter une approche décentralisée dans la gestion des affaires de l'Etat et la société, conduisant à l'activation des communautés locales dans le domaine du développement afin d'incarner la démocratie participative en élargissant les choix disponibles à tous le monde afin que l'acteur citoyen dans la prise de décision locale, qui vise à garantir la durabilité du développement local, qui est le pilier du développement global.

قائمة المحتويات:

بسملة

تشكرات

إهداء

قائمة المحتويات.....V

قائمة الجداول VIII

مقدمة .....أ_ج

الفصل الأول: مضمون الحكم الراشد ومحتواه النظري

تمهيد.....1

المبحث الأول:ماهية الحكم الراشد.....1

المطلب الأول:الحاجة إلى الحكم الراشد.....1

المطلب الثاني:ظهور ومفهوم الحكم الراشد.....6

المطلب الثالث:عناصر الحكم الراشد 12

المبحث الثاني:المبادئ – الأهمية ومعايير الحكم الراشد.....15

المطلب الأول:مبادئ الحكم الراشد.....15

المطلب الثاني:أهمية الحكم الراشد.....16

المطلب الثالث:أسس الحكم الراشد ومعاييره.....18

خلاصة 19

الفصل الثاني:التنمية المحلية وعلاقتها بالحكم الراشد

تمهيد.....27

المبحث الأول:ماهية التنمية المحلية.....28

المطلب الأول:مفهوم ونشأة التنمية المحلية.....28

المطلب الثاني:طبيعة العلاقة بين الحكم الراشد والتنمية.....35

المطلب الثالث:مرتكزات العلاقة 'حكم راشد وتنمية حقيقية '.....37

المبحث الثاني:إشكالية العلاقة بين الحكم الراشد والتنمية.....48

المطلب الأول:الحكم الراشد كمقاربة للتنمية.....48

المطلب الثاني:طبيعة العلاقة بين الحكم الراشد والتنمية.....52

المطلب الثالث:مرتكزات العلاقة"حكم راشد وتنمية حقيقية".....55

خلاصة.....56

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية حول ولاية سعيدة

تمهيد.....59

المبحث الأول: نبذة تاريخية حول الولاية 'سعيدة'.....59

المطلب الأول: تعريف ونشأة الولاية.....59

المطلب الثاني: التطور الإداري لولاية سعيدة.....61

المطلب الثالث:الهيكل التنظيمي لولاية سعيدة.....64

المبحث الثاني: التنمية المحلية والحكم الراشد في الولاية (سعيدة).....69

المطلب الأول: فواعل التنمية المحلية..... 69

المطلب الثاني: واقع التنمية والحكم الراشد في الولاية.....74

المطلب الثالث:تحليل المقابلة.....75

خلاصة 76

خاتمة.....95

خـــــطة البحث:

مقدمة

الفصل الأول: مضمون الحكم الراشد ومحتواه النظري

تمهيد.

المبحث الأول:ماهية الحكم الراشد

المطلب الأول:الحاجة إلى الحكم الراشد

المطلب الثاني:ظهور ومفهوم الحكم الراشد

المطلب الثالث:عناصر الحكم الراشد

المبحث الثاني:المبادئ – الأهمية ومعايير الحكم الراشد

المطلب الأول:مبادئ الحكم الراشد

المطلب الثاني:أهمية الحكم الراشد

المطلب الثالث:معايير قياس الحكم الراشد

خلاصة الفصل

الفصل الثاني:التنمية المحلية وعلاقتها بالحكم الراشد

تمهيد

المبحث الأول:ماهية التنمية المحلية

المطلب الأول:مفهوم ونشأة التنمية المحلية

المطلب الثاني:طبيعة العلاقة بين الحكم الراشد والتنمية

المطلب الثالث:مرتكزات العلاقة "حكم راشد وتنمية حقيقية "

خلاصة الفصل

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية حول ولاية سعيدة

تمهيد

المبحث الأول: نبذة تاريخية حول الولاية "سعيدة"

المطلب الأول: تعريف ونشأة الولاية

المطلب الثاني: التطور الإداري لولاية سعيدة

المطلب الثالث:الهيكل التنظيمي لولاية سعيدة

المبحث الثاني: التنميةالمحلية والحكم الراشد في الولاية (سعيدة)

المطلب الأول: فواعل التنمية المحلية

المطلب الثاني: واقع التنمية والحكم الراشد في الولاية

المطلب الثالث:مقابلة

خلاصة الفصل

خاتمة

المقدمة

إذا كان معظم الدول قد استطاعت بكل نجاح جعل الجماعات أداة سياسية لإرساء الديمقراطية المحلية القائمة على التمثيل المكثف للسكان ومشاركتهم في التسيير المحلي، فإنها في المقابل لم تكسب الرهان كله في جعل الجماعات المحلية الخلية الأولى في تحقيق تنمية شاملة ومستديمة.

وهنا لابد من باب الحرص بالمسؤولية الإشارة إلى أن الأوضاع التي آلت إليها تسيير الهيئات الجماعية، كانت وراء تبني مفهوم الحكم الراشد كأداة ووسيلة ناجعة لتبسيط التوجهات الإستراتيجية الكبرى في التدبير الجيد للشأن العام المحلي، وذلك في محاولة لتجاوز العوائق والأزمات التي يشهدها تدبير هذا المجال، وذلك من خلال العمل على توفير الشروط المسطرية والتنظيمية والبشرية والمالية الضرورية، وكذا تأثيث المناخ السياسي والثقافي والاجتماعي، في إطار رؤية شمولية متكاملة للتخطيط والبرمجة والتنظيم المعقلن ضمن فلسفة تنموية واضحة الأهداف والمقاصد.

فمختلف الدول، تبدي اليوم اهتماما متزايدا بمتطلبات الحوكمة، انطلاقا من قناعتها بأن هذه المقاربة ستسهم في عمل مؤسساتها العمومية والإدارية والتمثيلية بشكل أكثر تناسقا وتلاحما وفعالية، خاصة وأن بعض هذه الدول تجتاز منذ مدة مرحلة انتقالية تتميز بتبني إصلاحات منبثقة عن إرادة داخلية قوية غير بعيدة عن منأى الضغوط الخارجية، كما تتسم باستمرار ماض يتجلى في مستويات عدة من الركود تحت ذريعة الحفاظ على توازنات بلد ما تزال بنيته الاجتماعية هشة.

فقد أبانت الطرق التقليدية للتسيير عن قصورها في بلوغ أهداف التنمية المنشودة، وهو ما أدى إلى ضرورة إعادة النظر في احتكار السلطة المركزية لتدبير الشأن العام المحلي، والمطالبة بأشكال جديدة للتقنين والتحسيس بالمسؤولية واتخاذ القرار ، إلى جانب إشراك مختلف القوى السياسية والفاعلين المحليين في وضع إستراتيجية تنموية مشتركة من أجل العمل معا على إيجاد حلول للمشاكل الناتجة عن أنماط التدبير التقليدية وسلطة الإكراه التي تمارسها المؤسسات العمومية وتحتكرها، حيث يجب الاعتراف هنا بأن أزمة نموذج التنمية المحلية، أكد فشل هذه الطرق في الاستجابة وتلبية مختلف حاجيات الساكنة المحلية.

واعتماد الحوكمة اليوم كمرجعيةّ، جاء لمحاربة مختلف أشكال الإهمال و التقصير، ولتدارك مستويات التأخر، وكذا القضاء على الممارسات السيئة من خلال تشخيص الاختلالات، وتحليل جميع القضايا في تشابكها وترابطها، واقتراح الإصلاحات والتغييرات الكفيلة بضمان تنمية اقتصادية واجتماعية مستديمتين.

وبناءا على ذلك، تتطلب الحوكمة الجيدة وضع أدوات وآليات تعاون بين الدولة والسلطات اللامركزية ومختلف الفاعلين المحليين بشكل يسهل مفاوضات التغيير ويشجع الشراكة ويعقلن مسار اتخاذ القرارات.

ومن هنا يتبادر لنا طرح الإشكالية التالية:

هل سيكون بمقدار الحكم الراشد تحقيق الفقرة المرغوبة في مجال التنمية المحلية؟

ومن خلال هذه الإشكالية يمكن لنا طرح الأسئلة التالية:

-ما هي العلاقة بين الحكم الراشد وتنمية الإدارة المحلية؟

-ما هو واقع الحكم الراشد من خلال دراسة حالة بولاية سعيدة؟

-ما هو واقع التنمية المحلية في الولاية(سعيدة) وكيف يمكن اعتماد الحكم الراشد كآلية لتفعيلها؟

-ما هي الإجراءات والمطالب الممهدة لبناء الحكم الراشد المحلي في الولاية؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية المطروحة تم صياغة الفرضيات التالية:

-يرتبط تحقيق التنمية المحلية بمدى تقبل الوحدات ا للآليات الحكم الراشد وتفعيله.

-إن الحكم الراشد هو الدعامة الأساسية لبلوغ التنمية الشاملة بما فيها التنمية المحلية.

-انتهاج الحكم الراشد في الحكم المحلي يؤدي إلى تفعيل الجماعات المحلية في المجال التنموي .

أهداف الدراسة

تطمح هذه الدراسة الوصول إلى الأهداف التالية:

1.إن الطبيعة الحيوية لهذا الموضوع رغم عدم اكتمال ملامحه بحكم حداثة إشكالياته وخضوع فرضياته لديناميكية مستمرة في المدى المتوسط على الأقل تغري بشكل كبير لإدخاله في دائرة البحث الأكاديمي ولو بشكل تمهيدي إلى حين اكتمال ملامح الظاهرة في حقبة زمنية معينة مستقبلا.

2.محاولة تقديم رؤية علمية حول الموضوع والذي يشغل العديد من الباحثين في حقل العلوم السياسية.

3.الوقوف على عدة استنتاجات ووضع التوصيات التي يمكن استخلاصها من خلال هذا البحث خاصة من خلال الوقوف على المؤشرات، المقاييس والآليات المختلفة لمفهوم الحكم الراشد، ودراسة إمكانية تفعيل دراسة حالة بولاية سعيدة لتحقيق التنمية المحلية والبحث في سبل تفعيلها.

منهج البحث:

لقد اعتمدنا في موضوعنا هذا على المنهج العلمي وعلى المنهج الوصفي ، فيظهر الوصـــفي(الأول) في جملـــة التعاريف والمفاهيم المقدمة حول موضوع الحكم الراشد والتنمية المحلية أما التحليلـــي فيتجلـــى في استخدام المقابلة المعتمدة على مستوى ولاية سعيدة حيث قمنا بتحليل النتائج المحصل عليها.

هيكل البحث:

قدم البحث في فصلين نظريين كل منهما متكون من مباحث حيث تناولها في الفصل الأول مضمون الحكـــم الراشد ومحتواه أما الفصل الثاني فتطرقنا فيه إلى التنمية المحلية وعلاقتها بالحكم الراشد، أما الفصـــل الثالـــث التطبيقي تطرقنا فيه إلى دراسة ميدانية لولاية"سعيدة"

الفصل الأول

تمهيد

قبل معالجة الموضوع، نشير إلى كثرة المصطلحات وليس المفاهيم المتعلقة بالحكم الراشد، فهناك من يرى ذلك المصطلح على أنه الحاكمية، وهناك من يراه الحكم الراشد، دلالة على التدقيق اللغوي حسب الجوانب المعجمية للنعت أي راشد أو رشيد،وهكذا نجد من يرى أن أحسن مصطلح هو الحكم الراشد ، وتبعا لذلك الإدارة الرشيدة ، ويستدل أن هناك فرقا بين المعنيين ، وبالنسبة للمؤسسة ، فالمصطلح يتعلق بالإدارة الراشدة.

المبحث الأول:ماهية االحكم الراشد

هل نحن في حاجة إلى الحكم الجيد في التدبير وتسيير أمورنا؟ هل الدولة والمجتمع- في حاجة إلى حكم جيد لتدبير وتسيير شانه العام؟ لكن قبل هذا وذاك : ما الحكم؟ وما المقصود بالحكم الجيد؟ وما هي أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية؟ وما هي طبيعة العلاقة بينها وبين التنمية (المحلية)؟

المطلب الأول:الحاجة إلى الحكم الراشد

إن تناول مفهوم الحكم، بصفة عامة، ومفهوم الحكم الجيد، بصفة خاصة، وجعلهما حقلا للتفكير والمعالجة والدراسة هو من المواضيع التي لا زالت الدراسات والنقاشات والحوارات بشأنها مفتوحة وفي بدايتها ولا سيما بالنسبة للمجتمعات التي تسمى بـــ"النامية" والتي تنعت بـــ"المختلفة". حيث لا زال مفهوم الحكم يلفه كثير من الغموض و الالتباس، سواء من حيث ميلاده أو هوية انتمائه أو أبعاده المباشرة وغير المباشرة، الظاهرة والخفية، أو من حيث معاييره ومقوماته المختلفة...[1]

إن مفهوم الحكم "la Gouvernance " يندرج من جهة ضمن شبكة مفاهيمية لكونه يرتبط ارتباطا عميقا بمجموعة من المفاهيم من قبيل : (مفهوم التنمية، مفهوم المجتمع المدني، مفهوم المواطنة، مفهوم دولة الحق والقانون...)، ومن جهة ثانية، فإن لهذا المفهوم سيرورة تاريخية خاصة به، حيث ارتبط بكيفية إدارة الدول

[1] محمد مصطفى الإدريسي،في الحاجة إلى الحوكمة الجيدة – موقع الأنترنت http://www.algabriabed.net/n9302idrissi.htm

والحكومات للشأن العام. لذلك أصبح لفظ حكامة " Gouvernance" يفيد معنى الرقابة والتوصية والتدبير، وأصبح منظرو الليبرالية الجديدة يلحون على أن المقصود بالحكامة هو الجمع بين الرقابة من الأعلى، الدولة، والرقابة من الأسفل، المجتمع المدني.[2]

ويعرف الدارسون والخبراء والمختصون هذا المفهوم بأنه تعبير عن ممارسة السلطة السياسية وإدارتها لشؤون المجتمع وموارده المادية والمالية والبشرية الخ. ولكن تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن هذا التعريف قديم؛ لأنه يركز ويدل فقط على آليات ومؤسسات تشترك في صنع القرار، الشيء الذي جعل هدا التعريف يطرأ عليه تطور بحيث أصبح مفهوم الحكم الراشد يعني حكم تقوم به قيادات سياسية منتخبة وأطر إدارية كفأة لتحسين نوعية حياة المواطنين وتحقيق رفاهيتهم، وذلك برضاهم وعبر مشاركتهم ودعمهم.[3]

أما المقصود بالحكم الجيد فهو تلك الأداة التي يمكن بواسطتها ضبط وتوجيه وتفسير التوجهات الإستراتيجية الكبرى التي تطال الجوانب الاقتصادية والمؤسساتية ومختلف البنى الاجتماعية والثقافية والفكرية وغيرها.

هكذا إذن نلاحظ كيف أن الحكم الجيد تروم مسايرة التطورات والتحولات التي تطال مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع المدني، والعمل على إقرار أساليب جديدة في التدبير والتسيير تساعد على تذويب الحدود وكافة أشكال التقاطع والاختلاف السلبي بين مختلف مكونات المجتمع : (القطاع العام، القطاع الخاص، المجتمع المدني...). كما أنها تتوخى تطبيق أشكال التنظيم الجديد على المستوى المحلي والإقليمي والجهوي والوطني.، دون إغفال البعد الدولي والعالمي، بالإضافة إلى البحث عن العلاقات بين مختلف المجالات القائمة، ووضع تراتيب جديدة بين مختلف القطاعات لتجاوز الاختلاف في التوجهات والرؤى في ظل التحديات الجديدة والمستقبلية التي أصبح يفرضها نظام العولمة.

[2] محمد مصطفى الادريسي، في الحاجة إلى الحوكمة الجيدة (مرجع سبق ذكره).
[3] محمد مصطفى الادريسي، في الحاجة إلى الحوكمة الجيدة (مرجع سبق ذكره).

كما أن الحكم الجيد هو أيضا أداة وصفية تحليلية واستشرافية تتوخى تقديم الحلول القابلة للتطبيق لمختلف الإشكاليات الآنية والمستقبلية، الظرفية منها والدائمة. كما أن الحكم الجيد يستلزم نهج معايير محددة ذات أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية وإدارية تلتزم بها الدولة بمختلف مكوناتها، أبرزها : (حسن التدبير، الإشراك والتشارك، التوافق، تحسين جودة الخدمات، التواصل والرؤية الإستراتيجية...).

ونود أن نشير في هذا السياق، إلى أن الحكم الجيد يسري على :

* الدولة باعتبارها الناظم الأول لمبادئ الأفراد والجماعات والمرجعية السياسية والقانونية.

* القطاع الخاص باعتباره مجال المبادرات الاقتصادية...

* المجتمع المدني باعتباره نافذة الممارسة والمشاركة والمواطنة...

لذا فإن تأسيس وبناء وتشييد الحكم الجيد وتعزيز مبادئه وتكريسه يحتاج إلى انسجام وتكامل بين السياسي والاقتصادي والاجتماعي، كما يتطلب إجراء إصلاحات دستورية وقانونية في/على مؤسسات الدولة ونظمها، كما يشترط القيام بإصلاحات اقتصادية ومالية وقانونية للنهوض بمجموع القطاعات وتطوير علاقتها بالدولة والمجتمع بشكل إيجابي.[4]

لكن هذا لن يكون كافيا إذا لم يتم الإقدام على إصلاحات حقيقية في مؤسسات المجتمع المدني وفي ممارسات هذه المؤسسات وذلك بترشيد سياستها وبرامجها و مختلف علاقاتها كي تصبح رافعة للعمل السوسيو- تنموي، وتصبح، بالتالي، إطارات فاعلة من أجل صياغة الحياة والممارسة السياسية والاقتصادية والإدارية على المستوى المحلي والإقليمي والوطني، ولما لا العالمي ذلك من خلال الإنسان المفكر بالواجب إزاء العالم، الإنسان العامل بفعالية داخل محيطه وفي ما يخدم الصالح العام، وفي أفق بناء ثقافة/حضارة إنسانية قوامها الحرية والاحترام والصداقة، حضارة/ثقافة مؤسسة على هيئات ديمقراطية في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وعلى

[4] محمد مصطفى الادريسي، في الحاجة إلى الحوكمة الجيدة (مرجع سبق ذكره).

ثقافة التدبير الذاتي والحكمة العملية في الأفق الأخلاقي القادر على تحويل العالم إلى قرية خير بدل غابة للصراعات السلبية والحروب التي نعيش فيها هنا... والآن. إذن من أجل بناء وتأسيس حكم جيد لا مناص من تكامل وانسجام عمل الدولة ومؤسساتها والقطاع الخاص وجمعيات المجتمع المدني، على اعتبار أنه لا يمكن الحديث عن الحكم الجيد دون تكريس المشاركة والمحاسبة والشفافية بين هذه المكونات.

وأيضا لا يمكن الحديث عن الحكم الجيد دون وجود الديمقراطية، لأن الديمقراطية هي الوعاء الذي يستوعب الحكم الجيد وتستوجب وجود نظام متكامل من المساءلة السياسية والإدارية للمسؤولين في وظائفهم ومحاسبتهم عن إدارتهم للموارد العامة وحماية الشأن العام من تعسف واستغلال المتطفلين منهم ومن غيرهم، لأن هناك معايير سياسية واقتصادية واجتماعية وإدارية تشمل الدولة ومؤسساتها والمجتمع المدني وجمعياته والقطاع الخاص ومجالاته والمواطنين كفاعلين اجتماعين.[5]

يبدو من الواضح إذن ومن خلال كل ما تقدم أن مفهوم الحكم الجيد قد تطور بالموازاة مع تطور المجتمع.

كذلك نجد أن مفهوم الحكم الجيد قد عرف تحسنا بالموازاة مع تقدم وتحسن مفهوم التنمية وتطوره من تنمية اقتصادية إلى تنمية بشرية/إنسانية مرورا بالتنمية الاجتماعية، على اعتبار أن ظهور مفهوم الحكم الجيد قد تم بجلاء عندما أضحت التنمية مرتبطة بالتكامل بين النشاط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي والبيئي، مستندة على العدالة قي التوزيع والمشاركة، وعندما استطاع الحكم الجيد أن يتجاوز بعض المعيقات والإكراهات التي كانت تقف حجز عثرة في طريق بنائها وبروزها وتقدمها. ونذكر علي سبيل الاستئناس، بعضا من تلك المعيقات والإكراهات:

- عدم تداول المسؤوليات،
- غياب الشفافية حول آليات صناعة القرار،

[5] محمد مصطفى الادريسي، في الحاجة إلى الحوكمة الجيدة (مرجع سبق ذكره).

- انعدام نشر المعلومات وتوزيعها،
- انخفاض التمثيلية والتجذر في المجتمع،
- غياب الرؤية الإستراتيجية،
- غياب البعد السوسيو- تنموي في السياسات المعتمدة،
- غياب الإرادة السياسية الصادقة في التدبير والتسيير ومعالجة المشكلات والقضايا المختلفة...،
- غياب المواطنة المسؤولة والمتضامنة، والوطنية الصادقة.

هذه بعض أهم المعيقات التي يعبر حضورها عن غياب الحكم الجيد. كما يمكن اعتبارها أيضا بمثابة مؤشرات ومبادئ تساهم من جهة في رصد مفهوم الحكم الجيد، كما تساهم من جهة ثانية قي انتقال المجتمع- حضاريا، وثقافيا، واجتماعيا، وسياسيا ونفسيا من قرن مضى إلى قرن جديد، من حياة ساكنة آسنة إلى حياة متغيرة متنافسة وفق قواعد العدل وتوسيع فرص المبادرة، من فكر تقليدي قديم ومتقادم إلى فكر حديث، فكر جديد ومتجدد باستمرار، من انتظارية قاتلة ومتعبة إلى حياة المشاركة والمساهمة في بناء الحياة الإنسانية الكريمة. وباختصار من مجتمع لا تتوفر فيه حكامة إلى مجتمع الحكم الجيد.

مع هذا كله نتساءل : هل نحن في حاجة إلى الحكامة؟ هل المجتمع والدولة في حاجة إلى حكم جيد في التدبير والتسيير؟[6]

المطلب الثاني: مفهوم الحكم الراشد

لقد ظهر مفهوم رشاد الحكم Good gouvernance لأول مرة في عام 1989 في تقرير البنك الدولي في دراسة له عن الأزمة الاقتصادية في إفريقيا.

و قد عرف البنك المصطلح على أنه ممارسة سلطة السياسة لإدارة شؤون الدولة.[7]

[6] محمد مصطفى الادريسي، في الحاجة إلى الحوكمة الجيدة (مرجع سبق ذكره).

ومع بداية التسعينات حاول خبراء البنك تطوير مفاهيم أكثر دقة، فعرفه البنك في دراسته التي أجراها عام 1992 على أنه "الترتيبات المؤسسية للدولة وعملية صياغة السياسة ووضع القرار وتنفيذه والعلاقة بين الحكومة والمواطنين برمتها".

كما وضعته منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي OCDE عام 1995 "على أنه استخدام السلطة السياسية وممارسة السيطرة على المجتمع في إدارة الموارد لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية".

و لقد أدى طرح مفهوم أسلوب الحكم في المؤسسات المانحة إلى استنباط تعاريف يمكن أن تضفي عليها التعاريف الأكاديمية القائمة على الفوز اللقطي واختيار الكلمات الملائمة ذات الدلالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.[8]

ومن بين أشهر تعاريف الباحثين:

تعريف "كوفمان، كاري، رويدو":

Kairfman Pablo Zaido , Ccabton, Art Kray, Daniel، هم باحثين اقتصاديين في البنك العالمي وواضعي مؤشر "النوعية المؤسسية" لقياس الحكم الرشيدIQI ، حيث عرفوا أسلوب الحكم الرشيد بأنه التقاليد والمؤسسات التي تحدد كيفية ممارسة السلطة في بلد معين ، من خلال:[9]

- الصوت والمساءلة.
- عدم الاستقرار السياسي والعنف.
- فعالية الحوكمة.
- نوعية الضبط والتنظيم.

[8] مصطفى كامل السيد، الحكم الراشد والتنمية في إفريقيا، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، جامعة القاهرة ،2005، ص7.
[9] مناد علي، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية من خلال حوكمة الشركات حالة PMI / PME في الجزائر،مذكرة ماجيستير، تلمسان، 2006، ص 26-27.

- دولة القانون.
- مراقبة مستوى الفساد(الرشوة).

تعريف "هويت، سانتيا" Heuoit , Cyntia:

عرف الحكم الراشد على أنه يعني عند الإنجليز القدرة على التسيير الفعال لكل المنظمات، ويتجلى ذلك في أخذ القرارات الملائمة والبحث على الديناميكية على مستوى النشاط الجماعي لخدمة الصالح العام والخاص.

تعريف "فرانسوا، أشير" François , Axher:

عرف الحكم الراشد على أنه اشتراك المؤسسات السياسية والفاعلين والاجتماعيين والقطاع الخاص مع بعضها البعض وجعل مواردها بصفة مشتركة وكل خبراتها وقدراتها وكذلك مشاريعها لخلق تحالف جديد لمبدأ قائم على تقاسم المسؤوليات في عملية إعداد وتنفيذ السياسات القادرة على تماسك المجتمع.

كما بالنسبة لتعريف النظمات العالمية:[10]

1. **تعريف البنك الدولي BM:**

ظهر مفهوم الحكم الراشد في تقرير البنك الدولي لأول مرة عام 1991 حول إفريقيا جنوب الصحراء بعنوان "إفريقيا من الأزمة إلى النمو" ، ولقد عرف التقرير الحكم الراشد على أنه" الترتيبات المؤسسية للدولة، وعملية صياغة السياسة و وضع القرار وتنفيذه والعلاقة بين الحكومة والمواطنين برمتها ".

وقد أوضح البنك الدولي أن إرادة الحكم هي "التقاليد والمؤسسات التي تدير بها السلطة دولة ما من أجل الخير العام".

[10] مناد علي، مرجع سبق ذكره، ص27،29.

2. تعريف صندوق النقد الدولي FMI:

عرف الحكم الراشد على " أنه الطريقة التي بواسطتها تسير السلطة الموارد الاقتصادية و الاجتماعية ما لخدمة التنمية وذلك باستخدام طرق فعالة في التسيير بأقل التكاليف وتحقيق أكبر المنافع".

3. تعريف برنامج الأمم المتحدة للتنمية PNUD:

قد عرف برنامج الأمم المتحدة للتنمية الحكم الراشد على " أنه ممارسة السلطة السياسية، الاقتصادية والإدارية لأهداف تسيير أعمال دولة ما، وهي تقوم على آليات وميكانيزمات وعمليات تسمح للمواطنين والجماعات التعبير عن المصالح وتسوية النزاعات"

4. تعريف الوكالة الكندية للتنمية الدولية ACDI:

تعريف Agence Canadien de dèveloppement International

عرف الحكم الراشد على "أنه الطريقة التي من خلالها تسير الموارد الاجتماعية والاقتصادية للبلد".

فهدف الحكم الراشد إذن: هو تثبيت وتحديد القواعد الجديدة للعبة بين المسيرين والمساهمين... وعليه، وتحت التأثير المثلثي للعولمة والكوكبية المالية وكذا التداول السريع لرؤوس الأموال ، فان المساهمين يطالبون بنموذج حكم راشد ، تأخذ بعين الاعتبار الآفاق الجديدة المقدمة والموفرة عبر الكوكبية المالية تحت تأثير اختلال وتنظيم الأسواق المالية ، كما تسعى إلى إحلال النقائص في حق الشركات عبر تسطير واجبات المسيرين تجاه المساهمين من حيث : الأمانة ، الصدق ، الاستقامة ، الشفافية ، الفاعلية، كل هذا لأجل تطوير نتائج المؤسسة، وهذه هي النقطة المنطقية التي يستنبط منها لماذا يتم الاحتفاظ والاستفسار عن مخزونات الحافظات المالية في إطار هدف نوعية المسيرين وكذا قضية المساهمين.

في سنوات الثمانينيات، فان المؤسسات الدولية اقتنعت بعبارة الحكم الجيد لأجل تعريف وتحديد خصوصيات إدارة جيدة عمومية ، والتي يمكن تطبيقها على بلدان مطالبة أكثر فأكثر في إطار تبادل الفرص لكي تضع محل

الموضع الإصلاحات المؤسساتية اللازمة لنجاح كل البرامج الاقتصادية ، أي أن هناك نظرة جديدة للحكم الرشيد سواء كتسيير جديد عمومي قائم على مبدأ المنظم ، بمعنى أن الحكم الرشيد يسعى إلى إضعاف فكرة الدولة الحمائية وتجسيد مبدأ القيادة الإدارية خاصة في المؤسسة و في إطار التسيير الفعال للمؤسسات. ، كما أن الحكم الرشيد يهدف إلى شفافية أكثر تجاه المستفيدين من السياسات الاجتماعية ، خصخصة المصالح العمومية ، ففي عام 1997 ، وخلال الأزمة الأسيوية اعترف البنك الدولي صراحة ،أن السوق لا يمكنها ضمان تخصيص أمثل للموارد وكذا ضبط الآثار الحساسة للعولمة ، أما الحاكمية العالمية، فهي افتراض ينطلق من أن التطبيقات التقليدية للحكومة القائمة على التعاون الدولي بين الدول والأمم لا تسمح أكثر بحل المشاكل الناجمة عن العولمة.[11]

وتتمثل أهداف الحكم الراشد باعتباره أنه برنامج إصلاحي متكامل يشمل كل المجالات ، فهو يقوي علاقة الترابط والانسجام ما بين القطاعات لخلق محيط مؤسساتي شرعي ملائم للتنمية من أجل تحقيق رفاهية أفراد المجتمع.

وفي ظل الإصلاحات الجديدة تعددت الأهداف فيما يخص استراتيجيات التنمية الجديدة والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- توفير مناخ مناسب للأعمال :

إن الحكم الراشد يهدف إلى توفير الجو المناسب لتحقيق أهداف السياسات المرسومة بكفاءة عالية من خلال:

- مراعاة توفر ظروف المراقبة والمتابعة المنتظمة.
- توفير كل الشروط الإدارية والتنظيمية.

[11] دعزي الأخضر ،غالم جلطي : الحكم الرشيد وخوصصة المؤسسات ،مجلة العلوم الانسانية، العدد 27 ، مارس 2006 ، في الموقع www.uluminsania.net

- توفر عنصر التحفيز سواء كان ماديا أو معنويا.

➢ معالجة المظاهر السلبية:

وهذا يتم انطلاقا من:

- الحث على عدم الامتثال إلى القرارات التي تخدم الرغبات الشخصية قبل خدمة الصالح العام.
- فرض قيود ومراقبة على أعمال السياستين وغيرهم من الجماعات القوية بالشكل الذي لا يمكنهم من أخذ مداخيل واستثمارات الآخرين.
- ضمان توجيه الموارد المالية إلى خدمة النمو الاقتصادي والتنمية الوطنية.

➢ العمل على التوجيه نحو التغير[12]:

وهذا يكون عن طريق:

- استقلالية ومسؤولية مجلس الإدارات.
- إعطاء حوافز للعاملين بالقطاع الحكومي والقطاع العام كمقاومة للإصلاح ومحاربة الفساد.
- توفير المساواة في الفرص أمام أفراد المجتمع.
- تطوير الأداء الاقتصادي ورفع مستوى معيشة الأفراد.

➢ تحقيق التنسيق والانسجام والتكامل:

من خلال تضافر الجهود بإتقان وإخلاص، وهذا ب:

- رفع الوعي لدى الأفراد وإدراكهم بأهمية مشاركتهم في الحياة الاقتصادية والسياسية كأن يكون المواطن مصدر التشريع والسلطات وسيدا في وطنه شعار الديمقراطية الحديثة.
- إعطاء حرية كاملة لمؤسسات المجتمع المدني لمساءلة مؤسسة الدولة.
- زيادة مرونة الدولة في تجاوبها مع الأزمات الاقتصادية.

[12] ملزم صابر ، أمين عام جمعية المصارف الليسانية " الحكم الجيد للإدارة الرشيدة " مجلة البنك والمستثمر ، العدد 57، 2004، ص39.

- العمل على ضمان الشفافية:

وهذا من خلال:

- التنسيق في تبادل المعلومات بين الدولة والجهات المعنية من أجل تعزيز الثقة والدقة في تطبيق القواعد والتنظيمات الحكومية.
- تطوير الإعلام وتوجيهه لخدمة الأمة.
- اكتساب حق حرية المعلومات وحق الحصول عليها.

المطلب الثالث: عناصر الحكم الراشد.

ومما سبق ،يمكن القول أن تطور مفهوم الحكم الراشد قد جاء من مجال المؤسسة الخاصة من ناحية أنماط التنسيق والشراكة للسوق نحو المحيط السياسي وتحويل أشكال النشاط العمومي وكذا العلاقة بين الدولة، السوق والمجتمع المدني، وهناك ثلاث مظاهر أو وقفات للحكم الرشيد في المؤسسات من حيث أن السلطات العمومية ليس لها دوما احتكار المسؤولية، كما أن هناك أعوانا من كل طبيعة يطالبون أن يكونوا مشاركين في عملية صنع القرار، وهم في نفس الوقت في وضعية اقتراح حلول جديدة للمشاكل الجماعية ، فالحكم الرشيد يضع النقاط على الحروف بخصوص تنقل المسؤوليات التي تحدث وتتم بين الدولة والمجتمع المدني وكذا السوق. إن أي عون لا يملك المعارف والوسائل اللازمة لأجل الحل ، والحل وحده للمشاكل التي تطرح ، فهناك عمليات التقاء ومفاوضة أصبحت ضرورية بين المتدخلين حتى وإن كانوا متنافرين أو غير متجانسين فالحكم الرشيد يستلزم إذن المشاركة والمفاوضة والتنسيق ، ولذا ، نلاحظ أن هذا الموضوع قد برز بقوة في سنوات التسعينيات كإجابة عن معاينتين ميدانيتين كما يرى تتمثلان في:

أولا: فشل السياسات المتبعة في العديد من البلدان السائرة في طريق النمو والتي ترجمت دوما بتبذير الموارد حيث تعبر عن ما يعرف بمشاريع الفيلة البيضاء، مما أفرز مديونية مبالغا فيها وركودا في المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية.

ثانيا: شحة الموارد المتاحة المرتبطة بنقص تدفقات المساعدات العمومية بعد نهاية الحرب الباردة وكذلك التهميش المتزايد لبعض المناطق خاصة البلدان الإفريقية لمنطقة الساحل.

ولا يشمل الحكم الراشد المؤسسات فقط بل يتعدى ليتضمن الحكم الراشد الدولة، من خلال إدراج القطاع الخاص والمجتمع المدني.، هذه العناصر الثلاث تكون جد مهمة لضمان ديمومة التنمية البشرية ، فالدولة تخلق بيئة سياسية وقانونية مقبولة ، كما أن القطاع الخاص يؤدي إلى خلق مناصب شغل ، أما المجتمع المدني فإنه يسهل تقاطع الفعل السياسي والاجتماعي عبر تعبئة الجماعات حتى تقوم بالمشاركة في الأنشطة السياسية والاجتماعية.

الحكم الراشد :هو ممارسة السلطات ونستطيع من خلال الدولة ودورها النسبي أن نقول أن الاقتصادية والسياسية والإدارية لتسيير أعمال البلدان على كل المستويات المتضمنة الآليات والإجراءات والمؤسسات التي عن طريقها يقوم المواطنون أفرادا وجماعات بالسعي لتحقيق مصالحهم عبر الممارسة الفعالة الناجمة عن ملء التزاماتهم المتعلقة بالتسيير الفعال وحسب درجات نشاطها إذن ، يمكن القول أن الحكم الرشيد هو من ضمن أشياء أخرى ، كالمشاركة ، الشفافية ، الديمقراطية ، والحوكمة توجد على مستويات متعددة ذات دعامات ثلاثية الأبعاد اقتصادية ، سياسية ، إدارية ، فهي تتضمن الدولة ولكن تدرج بإدماج واحتواء القطاع الخاص والعام في إطار تنافسي ومنظمات المجتمع المدني في إطار تجسيد فلسفة الحكم الرشيد ، لا بد من اتفاق يتضمن التزاما تفصيليا لملاحظة مبادئ هذه الفلسفة للأعمال العمومية وبصفة جارية وبالمعنى الذي تسمح به ، فإن الحكم الرشيد يتضمن دوما العناصر الأساسية التالية:

1-التركيز على الإنسان.

2-الإنصاف والعدل .

3-المسؤولية الفردية.

4-المسؤولية الجماعية.

5-الشفافية والاستشارة.

6-المشاركة في اتخاذ القرار.

7-التسيير الفعال والناجع والمؤكد للأعمال العمومية.

الحكم الراشد إذن يدافع عن قضية الفقراء وتبعا لذلك العمال والمسيرين والمساهمين في المؤسسة ، وفق وعي نوعي ، فهو يستمد مشروعيته من عملية المشاركة ويتقوى وبطريقة فعالة وعقلانية منها ،كما تشجع المشاركة الفعالة للقطاع الخاص والمجتمع المدني. والتي تمحورت حول الحوكمة الجيدة لأجل التنمية المستديمة

المبحث الثاني:المبادئ والأهمية وأسس الحكم الراشد ومعاييره

يمكن تحديد مبادئ الحكم الراشد عل أنها تقوم على الشفافية والمشاركة وحكم القانون وغيره كما تطرقنا إلى مجموعة من الأسس والمعايير.

المطلب الأول:مبادئ الحكم الراشد

يقوم الحكم الراشد على مجموعة من المبادئ:

أ. **الشفافية:** التدفق الحر للمعلومات، وانفتاح المؤسسات والعمليات المجتمعية مباشرة للمهتمين بها حتى يمكن مراقبتها.

ب. **المشاركة:** وهي تقوم على اشتراك المواطنين في عملية اتخاذ القرار ووضع السياسات ومراقبة الهيئات على الصعيد المركزي أو المحلي.[13]

ج. **حكم القانون:** أن تتسم الأطر القانونية بالعدالة، حيث لا يمكن أن نتحدث عن قضاء جيد دون أن تتوفر لدى القاضي وأعوانه ضمانات دستورية لحمايته من الضغوطات السياسية المعنوية والمادية.

د. **الاستجابة:** أن تسعى المؤسسات والعمليات المجتمعية إلى خدمة جميع من لهم مصلحة فيها.

ه. **الالتزام بالمساءلة:** فالمساءلة تتطلب قواعد واضحة ومعروفة للجميع، على أن يتم محاكمة الذين لا يلتزمون بهذه القواعد عن طريق الإجراءات القانونية، كما يستوجب في هذا الأمر وجود مؤسسات خاصة للمراقبة والمحاسبة.

[13] - بشير مصطفى ، الأداء المتميز للحكومات من خلال الحكم الصالح والإدارة الرشيدة، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، 08-09 مارس 2005، جامعة ورقلة.

و. **الإدارة الإستراتيجية:** وهي تتضمن جميع أوجه الإدارة سواء من طرف الحكومة أو الأفراد من تخطيط ومراقبة وتنظيم وقيادة، وذلك على المستوى الاستراتيجي من أجل الوصول إلى الاتجاه الذي اختارته لنفسها.

ز. **المصداقية:** ونعني بها أن يكون لكل مواطن رأي في اتخاذ وصنع القرارات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بدون أي تفرقة فيما بينهم ومن أي نوع.

ح. **الفعالية والكفاءة:** أن تلبي العمليات والمؤسسات الاحتياجات مع الأخذ في الاعتبار الإستخدام الأمثل للموارد.

ط. **حرية الرأي والتعبير:** وهي المدى الذي تستطيع فيه الحريات المدنية التعبير عن رأيهم من خلال الصحافة المستقلة التي يكمن دورها في الاستقصاء والتبليغ دون التحريف أو المبالغة في توصيل المعلومات.

المطلب الثاني: أهمية الحكم الراشد

هناك مبدأ مفاده ، أن القيام بالتسيير الجيد في المؤسسة يكون أكثر سهولة ، لما يعرف أعضاء مجلس الإدارة للمؤسسة أكثر فأكثر بإمكانيات المؤسسة ، ويتمتعون بمستوى عال من الثقة لدى الجماعات المستهدفة ، ويكون من الناحية العملية غير ممكن عندما تكون الحوكمة والمردودية المالية ليستا في المستوى المطلوب ، فالحوكمة التنويرية والشفافية تزيد من ثقة المجتمع ليس فقط على مستوى تجاه المؤسسة ، ولكن تجاه مجموع القطاعات المحيطة بهدف الربح أو بدون هذا الهدف ينتج عن الحكم الراشد مؤسسة أكثر صلابة ، تتميز بتفتح روحها وفكرها وكذا نمط مسؤوليتها ، والتي تكون دوما ذات ترابطات مع روح التغيير و إثراء الرفاهية الكبرى المطلوبة من طرف المجتمع ،وكذلك تفادي الوقوع في الأزمات الداخلية. ، فمجلس الإدارة يضمن ويقوم بمسؤوليات حرجة وحساسة في مجال الحكم الرشيد ،ويجب أن يأخذ بعين الاعتبار إدارة المؤسسة بروح

المسؤولية من منطلق المردودية المحصل عليها ، ويتم ذلك عبر إعداد إطار للتقييم الفعال سواء على مجلس الإدارة أو الرئيس المدير العام ،وكذلك القيام بتجارب ومحاولات لإقامة أرضية التطوير ،فإن الإجراء الذي في إطاره يعد ويستعمل مجلس الإدارة عملية التقييم الواضحة في ثلاثة مجالات يعتبر مؤشرا ممتازا لفعالية مجلس الإدارة ، كما أن المسؤولية الرئيسية لمجلس الإدارة تتمثل في التسيير الحسن للموارد المالية للمؤسسة وهذا المجلس يأتي بفائدة كبرى لهذه المؤسسة ، كما أن هناك إجابة أخرى تتمثل في مجلس الإدارة يعالج دور المؤسسة وفق آفاق طويلة كما يتساءل على درجة حساسية مهمته ، كما أن هناك الالتزام وهو بمثابة امتداد يخص مستوى المشاركة بحيث يهتم أكثر فأكثر بمسؤولية المؤسسة وكذا أدوارها. ، نشير إلى أن هناك عناصر أخرى تتمثل في الشراكة والإشعاع والتنوع والتجديد...

إن الكلام عن الحكم الراشد في المؤسسات هوا أسلوب لمحاولة رؤية الحقيقة في مكان آخر وتتمثل في :[14]

1-يجب الاعتراف أن كل فعل جماعي في المؤسسة ومجال تدخلها وكذا أهدافها يتطلب أن يكون معمما وبصفة قيادية. لذا فإن كل منظمة باعتبارها إجراءات ووسائل النشاط الجماعي تتطلب أن يكون هناك مسير فعال.

2-إذا ما اعتبرنا أن المحيط هو دوما غير مؤكد ،هو أكثر فأكثر تعقيدا ويتضمن معارف وقدرات ومعلومات بحيث أن عونا أو فردا واحدا لا يمكن أن يدعي التحكم في ذلك كله ، كما يجب التأكد بأنه منذ فجر الألفية الثالثة فان التحول الخاص بالاقتصاد الكلاسيكي المبني على أساس الطاقة – المادة– قد تحول إلى اقتصاد جديد يسير وفق مبدأ الطاقة – الإعلام ، بحيث يحول ويغير القيمة المنشأة من طرف المؤسسات ، فلأجل التحكم أكثر فأكثر في التحولات السارية المفعول وكذا القيام في الإسراع والتسريع في الإستلزامات ، فهناك مفاهيم جديدة تبدو أكثر من ضرورية تبعا لمحيطات وفضاءات أكثر تعقيدا ، وهناك رهان كالتالي : كيف يمكن تعظيم

[14] د:علاء عزي ،غالم جاطي ، (مرجع سبق ذكره)

قدرات المؤسسات حتى تتمكن من إنتاج أكبر قيمة مضافة ذات طابع اجتماعي ؟ للإجابة عن هذه السؤال ، من الضرورة بمكان إيجاد تغيير مستديم للممارسات الإدارية في مجال إدارة الأعمال التقليدية في المؤسسة.

3-جهد العقلانية الذي يهدف إلى تخفيض قسط اللاتأكد والتشكيك المرتبط والعائد إلى كل نشاط جماعي، مثل إجراء وسير إستراتيجي أكثر فاعلية وأكثر صرامة في إعداد الاختيارات ، وكذا تقدير وتقييم تلقائي للآثار الخاصة بالأفعال المرصودة لهذا الأمر ، وكذلك الأخذ بعين الاعتبار وبصفة أفضل بتعدد أقطاب للسلطات التي تسمح بتطوير إجراءات المبادلات و التركيز والمفاوضة بين هذه الأقطاب المؤثرة ، إضافة إلى الإرادة في تطوير إستراتيجيات المشاركة لإدماج المعنيين بالأمر في إعداد القرارات المساهمة في بناء الاختيارات الجماعية.

المطلب الثالث : أسس الحكم الراشد ومعاييره .

1- أسس الحكم الراشد:

لا يمكن تجسيد مبادئ الحكم الراشد إلا من خلال وجود الأسس المتمثلة في المؤسسات الإدارية والسياسية الاقتصادية التابعة للإدارة الحكومية أو القطاع الخاص والمؤسسات الاجتماعية من خلال منظمات المجتمع المدني.

- **القطاع العام(الحكومة):**

وهي تشمل الدولة من خلال السلطة التشريعية ، السلطة القضائية والسلطة التنفيذية والتي تتطلب أن تكون مشكلة وفق نظام انتخابي، وهي تسعى من هذا المنظور إلى التركيز عن البعد الاجتماعي ، فهي تحدد المواطن والمواطنة. فالدولة تدافع عن المصالح لأجل الصالح العام، كما أنها تسهر على احترام القانون والحفاظ على الأمن والسعي لخلق إطار مؤسسي وطني قوي. كما تضع السياسات والبرامج العمومية وتقوم لتحضير الميزانية التي تنفعها بعد ذلك، وينطبق مفهوم السيادة من خلال إعادة النظر في

دور الحكومة وأنشطتها الاجتماعية والاقتصادية بفعل تحديات التغير المنبثقة من القطاع الخاص والمجتمع المدني.

- **القطاع الخاص:**[15]

لقد أصبح دور المؤسسات التابعة للقطاع الخاص محوريا في عملية التنمية وهو ما أثبته النجاحات التي تحققها الاقتصاديات المتقدمة في هذا المجال، فهو يخلق الوظائف ويرفع كفاءة الموارد البشرية عن طريق تنمية المهارات وتقديم التكنولوجيا الحديثة وبذلك فهو يساهم في أحد مؤشرات التنمية. كما أثبتت التجارب أن القطاع الخاص الكفء هو الذي يقوم بتقديم خدمات على درجة عالية من الكفاءة في مجالات عديدة ، كما أن القطاع الخاص عبر عن الإسراع في تنفيذ مبادئ الحكم الراشد خاصة آلية المراجعة التي تتمثل في أنها الآلية لتحقيق هذه البيئة التي تدعم الحكم الاقتصادي الرشيد وحكم القانون.

- **المجتمع المدني:**

هناك نظرة فاعلية المجتمع المدني تقدم على إشراكه في عملية اتخاذ القرار ووضع السياسات ومراقبة الهيئات على الصاعد المركزي والمحلي.

ويلعب المجتمع المدني دورا محوريا في عمليات الاصطلاح من خلال خصائصه التي يحظى بها ، من خلال التنظيم وخاصيته في استقطاب الفعاليات المحايدة وقربه من اهتمامات المواطن في شكل جواري. كل هذه الخصائص تجعل منه أداة مكملة لمؤسسات الدول الأخرى في تحقيق أهداف الحكم الصالح.

[15] مروان بتول، السياسة النقدية والحكم الراشد، أي تجانس اصطلاحي، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية، سيدي بلعباس، 2006-2007 ص35-36.

2- معايير الحكم الراشد:

لقد وضع البنك العالمي ستة معايير متعلقة بثلاث أسس ضرورية بالنسبة للحكم الراشد وهي موزعة كما يلي:[16]

أ. **وضعين بالنسبة لنوعية الحكم:**

- الصوت والمساءلة.
- عدم الاستقرار السياسي والعنف.

ب. وضعين بالنسبة لقدرة الحكومة:

- فعالية الحكومة.
- نوعية التنظيم.

ج. **وضعين بالنسبة للاحترام والمساواة:**

- دولة القانون.
- مراقبة الفساد.

❖ **الصوت و المساءلة:**

إن وضع الصوت و المساءلة يكون فيما بينها المؤسسات الحكومية المختلفة أو داخل المؤسسات بين المشرفين المرؤوسين ،و المساءلة تتطلب وجود حرية المعلومات و أصحاب مصالح قادرين على تنظيم أنفسهم وسيادة القانون في مختلف القطاعات سواء القطاع الحكومي أو الخاص أو المجتمع المدني.

[16] مناد علي، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية من خلال حوكمة الشركات حالة PMI-PME في الجزائر،مذكرة ماجيستر،تلمسان،2006 ص38.

إذ لا يمكن للتنمية أن تزدهر حيث لا يستطيع الناس إسماع أصواتهم والتعبير عن آرائهم، حيث لا تحترم حقوق الإنسان و لا تتدفق المعلومات ،و حيث يكون المجتمع المدني و السلطة القضائية ضعيفين إلا إذا كان و هناك وجود للشفافية ،و حرية التعبير عن الرأي و حرية الصحافة إضافة إلى الديمقراطية و حق المشاركة.

❖ **عدم الاستقرار السياسي و العنف:**

أي عدم احتمال الإطاحة بالحكومة بوسائل غير دستورية أو عنفية و حوادث العنف و الشغب ،و السبيل إلى ذلك يكون من خلال ما يلي:

_ إنهاء الأحكام العرفية و حالة الطوارئ.

_ احترام مبادئ الديمقراطية التعددية و الحث في التداول السلمي على السلطة.

_ حماية ضمانات استقلال القضاء المدني ،و إلغاء المحاكم الاستثنائية و وقف إحالة المدنيين إلى محاكم عسكرية أيا كانت طبيعة الاتهامات الموجهة إليهم.

- حماية المدافعين عن حقوق الإنسان وحقهم في الحصول على المعلومات وعقد الاجتماعات والاتصال بكافة الأطراف المعنية وحقهم في استخدام القانون الدولي والوطني للدفاع عن الحقوق.

- توفير فرص متساوية للرجال والنساء في المشاركة السياسية وتخصيص لهم مقاعد للبرلمان والمؤسسات التمثيلية.

❖ **فاعلية الحكومة:**

ويكون من خلال مؤسسات الدولة التي تقسم حسب طبيعتها إلى ثلاث أقسام:

- المؤسسات المنظمة للسوق:أي المؤسسات التي تتعامل مع التأشيرات الخارجية.

- مؤسسات محققة لاستقرار السوق:بما توفره من بيئة اقتصادية مستقرة من خلال سياسات اقتصادية ومالية سليمة، مثلا:وزارة المالية والبنوك المركزية و نظام أسعار الصرف،وقواعد الموازنة.
- مؤسسات تمنح الشرعية للسوق وتدعم التشغيل الكفء للأسواق:وتعتبر نظاما مبنيا بوضوح حقوق الملكية التي تحمي أصول المستثمرين وعائداتها وقواعد تنظيمية تحد من السلوك غير القائم على المنافسة، وتخفف من المخاطر وتتصدى للنزاعات وتوفر الحماية الاجتماعية.

❖ **الأطر التنظيمية:**

والتي نقصد بها قدرة الحكومة على الوضع وتنفيذ لوائح وسياسات تنظيمية سليمة من شأنها تنمية القطاع الخاص وتشجيعه.

❖ **دولة القانون:**

من أجل إنجاح سيادة القانون يجب أن يكون هناك اتساق توافق القواعد القانونية و تطبيق النصوص القانونية بصورة عادلة.

❖ **مراقبة الفساد (الرشوة) :**

تتم هذه المراقبة من خلال مراقبة إساءة استعمالا الوظيفة العامة للكسب الخاص و أن يكون هذا الاستعمال بعيدا عن الرشوة و سرقة أموال الدولة ،و من أجل مكافحة الفساد السياسي و الإداري و المالي يستدعي توافر ثلاثة شروط :

-الشفافية في عمل الدولة و مؤسساتها .

-الحكمة في استخدام الموارد و حسن اختيار السياسة الاقتصادية .

-المساءلة القانونية للقائمين على إدارة شؤون الدولة الصارمة لمرتكبي الفساد.

كما يوجد معايير أخرى منها:

وضعت هيئة البنك العالمي 22 مؤشرا لاختبار وتحقيق الحكم الراشد: 12 مؤشرا منها تخص المساءلة العامة و 10 تخص جودة الإدارة . ويتم ترتيب الدول بحسب موقعها من هذه المقاييس على سلم يتكون من 173 رتبة بحسب عدد دول العينة التي تؤخذ من مناطق مختلفة وحسب مستويات دخل مختلفة أيضا

ويحسب معدل صلاح الحكم وتتراوح علامة الدولة من صفر إلى 100 حسب درجة صلاح الحكم. وتغطي الأسئلة حقولا عدة وحيوية تجسد مدى اندماج الشعوب في مسار أنظمتها الحاكمة.

مؤشر المساءلة العامة:

يخص هذا المؤشر أربع مجالات هي:

1-درجة انفتاح المؤسسات السياسية في البلد.

2-درجة المشاركة السياسية ونوعيتها.

3-درجة الشفافية ومدى القبول الذي تحظى به الحكومة لدى الشعب.

4-درجة المساءلة السياسية.

وتشمل البيانات الموضوعات الآتية:

-الحقوق السياسية للأفراد

-الحريات المدنية

-حرية الصحافة

-الأداء السياسي

-التوظيف لدى الجهاز التنفيذي

-تنافسية التوظيف

-انفتاح التوظيف

-المشاركة في التوظيف

-القيود لدى التنفيذ

-المساءلة الديمقراطية

-الشفافية

مؤشر جودة الإدارة:

يقيس لنا هذا المؤشر حدود الفساد في مجال إدارة الموارد وإدارة السوق ومدى احترام الحكومة للقوانين.

ويشمل بيانات هي:

-درجة الفساد

-نوعية الإدارة

-حقوق الملكية

-الإدارة المالية

-تخصيص الموارد

-احترام وتطبيق القانون

-السوق الموازي

وهناك طرق أخرى مستخدمة مثل طريقةPrincipal Component analysis.

وهي عبارة عن تقنية قياسية لتمويل خطيPCA ويعتمد احتساب مؤشر الحكم الصالح على طريقة المكون الرئيس للمتغيرات بالشكل الذي يسمح بإلغاء الارتباط الموجود بينها وهي طريقة معروفة في القياس الاقتصادي

وتعتمد على تقنية المربعات الصغرىOLS ودون الدخول في الحيثيات التقنية فإنه بالفعل يمكننا قياس أية علاقة خطية بين جملة متغيرات مفسِّرة ومتغير مفسرة (مؤشر الحكم الصالح) لعينة من الدول.

ويعتمد بناء مقاييس الحكم الراشد على إعطاء المؤشرات المذكورة علامات هي معدل علامات المجالات التي يغطيها كل مؤشر. ويغطي مؤشر المساءلة العامة بيانات انفتاح الحكم على المعارضة والمشاركة السياسية الكاملة بناءا على درجات الحرية الإعلامية، فعالية البرلمان، حرية التنظيم السياسي، التعيين بالوظائف العليا، وتوفير كامل المعلومات وهي جميعا مجالات تعكس لنا مدى اندماج المجتمع في الحكم العام.أما مؤشر جودة الإدارة فيغطي بيانات ذات طابع فني مثل مؤشر الفساد في استخدام الأملاك العامة لغايات خاصة، أداء الإدارة وتخصيص الموارد العامة وجودة القضاء في السهر على تنفيذ النصوص التشريعي، ويتحدد موقع كل دولة مختارة على سلم الحكم الراشد بجمع البيانات السابقة وتوظيفها قياسيا[17].

[17] مرجع سبق ذكره

خلاصة الفصل :

ومنه نستخلص أن الحكم الراشد يمكن أن يقاس من خلال حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية ومن توافر الحق في الحياة، والصحة والمسكن والطعام، والمساواة في التعليم، والأمن الشخصي والجماعي وتعزيز مفهوم المشاركة، وتطبيق النظام الديمقراطي والتعددية الحزبية وإجراء الانتخابات وكذلك مكافحة الفساد وهذه كلها تعتبر مكونات أساسية للتنمية المحلية للمجتمع، بالإضافة إلى فرض بناء إعلام حر حيث يتطلب ذلك توافر بيئة تضمن استقلال المؤسسات والمنابر الإعلامية وتعطي الحق لكل إعلامي في ممارسة دوره المهني دون مراقبة مسبقة أو ضغط سياسي أمني أو مالي دون ضغط وإكراه مجتمعي، و كل هذه السبل الرامية لتعزيز مبدأ الحكم الراشد تعمل على إدخال الإصلاح كتطلع منشود للمجتمعات العربية

الفصل الثاني

تمهيد:

من خلال علاقة الحكم الراشد بالتنمية يمكن تحديد ماهية الحكم الراشد على أنها علاقة إدارة الحكم أو إدارة الدولة ضمن معايير الشفافية والمحاسبة لكافة الموارد البشرية والطبيعية والاقتصادية والمالية في الدولة لغرض التنمية ضمن نطاق احترام سيادة القانون ومبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، ومن خلال هذا المبحث نحاول تحليل العلاقة بين المفهومين على اعتبار أن الحكم الراشد ظهر كضرورة لتحقيق مطلب التنمية الذي هو الشغل الشاغل لكافة الدول موازاة مع ما عرفته التنمية من تطورات في مفاهيمها.

المبحث الأول: ماهية التنمية المحلية

تشكل التنمية المحلية ركيزة من الركائز الأساسية للتنمية إذ تستهدف تحقيق التوازن التنموي بين مختلف المناطق وفي مقدمة مهامها تنفيذ مشروعات البني الأساسية ضمن النطاق المحلي، إلى جانب دورها المؤثر في تفعيل الاستثمارات المحلية وخلق فرص العمل والمشروعات الصغيرة المدرة للدخل، وتتعدد تعريفاتها، وذلك، وفق مقاربات متنوعة ترتبط بأسلوب العمل التنموي أو الأهداف التنموية، واللامركزية الإدارية

المطلب الأول:مفهوم و نشأة التنمية المحلية

منذ الحرب العالمية الثانية لم تعد التنمية ترتكز على جانب معين بل أصبحت عملية متعددة الجوانب و الأبعاد تنطوي على تغيرات هيكلية وجذرية في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والإدارية حظيت المجتمعات المحلية خلال هذه الفترة باهتمام كبير في معظم الدول النامية كوسيلة فعالة لتحقيق التنمية الشاملة على المستوى القومي ومن هذا المدخل فإن:

التنمية المحلية يمكن أن تعرف على أنها: "العملية التي تحقق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والحكومية للارتفاع بمستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية

الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية في أي مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة " وهذا يعني أن التنمية المحلية هي مجموعة العمليات والجهود المحلية الذاتية والحكومية لتحسين نوعية الحياة الاقتصادية والحضارية للمجتمعات المحلية وإدماجها في التنمية القومية . ومن خلال هذا فإن مفهوم التنمية المحلية يركز على عنصرين أساسين هما:

- **الأول:** يتعلق بمشاركة السكان المحليين في جهود التنمية المحلية لتحسين مستوى معيشتهم .
- **أما الثاني:** فيتمثل في توفير مختلف الخدمات ومشروعات التنمية المحلية بأسلوب يعتمد على النفس والمشاركة
- وتعرف التنمية المحلية أيضا بأنها " عملية التغيير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية تعبر عن احتياجات الوحدة المحلية وذلك من خلال القيادات المحلية القادرة على استخدام واستغلال الموارد المحلية وإقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية والاستفادة من الدعم المادي والمعنوي الحكومي .

وصولا إلى رفع مستوى المعيشة لكل أفراد الوحدة المحلية ودمج جميع الوحدات في الدولة.[18]

ومن خلال هذا التعريف يمكن الإشارة إلى أن مفهوم التنمية المحلية في الدول النامية قد مر بفترة زمنية طويلة حوالي نصف قرن ليستقر هذا الوضع الذي وصل إليه. فمنذ أواخر النصف الأول من القرن العشرين شهدت الدول النامية العديد من البرامج والمشروعات التنمية لتطوير الريف واستخدمت في إطارها مصطلحات عديدة مثل تنمية المجتمع والتنمية الريفية المتكاملة ، التنمية المحلية.....

إن تنمية المناطق الريفية والمحلية أطلق عليها في البداية مصطلح تنمية المجتمع وهذا عام 1944 ، عندما رأت " سكرتارية اللجنة الاستشارية لتعليم الجماهير في إفريقيا " ضرورة الأخذ بعين الاعتبار تنمية المجتمع

[18] د. عبد المطلب عبد الحميد "التمويل المحلي والتنمية المحلية" الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع 2001 ص 12

واعتبارها نقطة البداية في السياسة العامة ، كما أوصى "كمبردج" عام 1948 بضرورة تنمية المجتمعات المحلية لتحسين الأحوال والظروف المعيشية للمجتمع ككل اعتمادا على المشاركة والمبادرة المحلية لأبناء المجتمع .

وفي عام 1954 عقد مؤتمر" اشردج" لمناقشة المشاكل الإدارية في المستعمرات البريطانية وأكد على ضرورة تنمية المجتمع المحلي . وقد كان الهدف من برنامج تنمية المجتمع هو مساعدة القرى على تحديد إشباع احتياجاتهم في مجال الزراعة ، التعليم ، المياه.....الخ .

ومن ناحية أخرى فإن مفهوم تنمية المجتمع تزامن معه مفهوم آخر هو مفهوم التنمية المحلية ومن ناحية أخرى فإن مفهوم تنمية المجتمع تزامن معه مفهوم آخر هو مفهوم التنمية الريفية الذي ركز على الجانب الاقتصادي دون الاهتمام بالجوانب الأخرى وقد أدى هذا التطور إلى ظهور مفهوم التنمية الريفية المتكاملة الذي عبر عنه تقرير البنك الدولي في عام 1975 عندما ذكر أن"التنمية الريفية عملية متكاملة وإستراتيجية شاملة تهدف إلى تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية لفقراء الريف"

وأخيرا ظهر مفهوم التنمية المحلية نظرا لمفهوم التنمية الريفية المتكاملة كان يركز على المناطق الريفية دون ربطها بتنمية المناطق الحضارية وبالتالي أصبح هناك مفهوم جديد للتنمية يشمل تنمية المناطق الريفية والحضارية.

ولعل كل هذا جعلنا نركز في التعريف بالتنمية على أنها عملية تغير تتم بشكل مستمر لا تتوقف ولا تنتهي عن نقطة معينة وهذا لإشباع الحاجات والمطالب المتجددة للمجتمع المحلي وبالتالي فهي توجد في الدول المتقدمة.

كما توجد في الدول النامية وتوجد في المناطق الريفية والحضرية و هي تشمل جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.[19] وتدعيما لما سبق فالتنمية المحلية " هي عالم واسع وعملية متداخلة ومعقدة تتداخل

[19] عبد المطلب عبد المجيد – مرجع سبق ذكره.

فيها عوامل كثيرة ومتنوعة هدفها القضاء على التخلف بدءا من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والجوانب الفكرية داخل الأوساط المجتمع" و بالتالي فهي عملية كلية شاملة لمختلف نشطات الحياة في المجتمع تبدأ و تنتهي ببناء الإنسان الواعي وتحريره من إشكال التسلط و الاستبعاد والقهر و السعي إلى تطوير كفاءته الفردية" وحتى تكون تنمية ناجحة يجب أن تتفاعل فيها عوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية دون الاقتصار عن جهة واحدة.

بعد التعرف على مفهوم التنمية المحلية و النظر إليه بعمق وتحليله نجد أن التنمية المحلية تقوم على مبدأ جوهري و أساسي هو مبدأ"ديمقراطية التنمية المحلية "ودلك انطلاقا من المبدأ القائل:

"إن الجماعة تخدم نفسها بنفسها وفقا لإمكانياتها "ومن ناحية أخرى فان التنمية المحلية تقوم على أساس اعتبارين هما:

الاعتبار الأول:الموارد الذاتية التي تغطيها وتعظمها الجهود الذاتية من خلال المشاركة الشعبية أما **الاعتبار الثاني** :فهو الجهود الحكومية والمتمثلة في الموارد المحلية الحكومية التي تصب في الموازنة المحلية.

ونظرا لأهمية موضوع التنمية المحلية فقد حظيت باهتمام الباحثين، حيث كانت هناك عدة محاولات لتعريفها نذكر منها:

تعريف محي الدين صابر :مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محددة يقوم على أسس وقواعد من مناهج العلوم الاجتماعية والاقتصادية، وهذا الأسلوب يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية وأن يكون ذلك الوعي قائما على أساس المشاركة في التفكير والإعداد والتنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية جميعا في كل المستويات عمليا وإداريا.

تعريف الدكتور فاروق زكي :التنمية المحلية هي تلك العمليات التي توحد جهود الأهالي وجهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية للمجتمعات المحلية وتحقيق تكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة ومساعدتها على المساهمة التامة في التقدم القومي، وتقوم هذه العمليات على عاملين أساسيين هما مساهمة الأهالي أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم، وكذا توفير ما يلزم من الخدمات الفنية و غيرها بطريقة من شأنها تشجيع المبادرة والمساعدة الذاتية والمتبادلة بين عناصر المجتمع وجعل هذه العناصر أكثر فعالية.[20]

تعريف الأستاذ ارتر دونهام(Arthur Dunham):ما هي إلا نشاط منظم لغرض تحسين الأحوال المعيشية في المجتمع وتنمية قدراته على تحقيق التكامل الاجتماعي والتوجيه الذاتي لشؤونه، ويقوم أسلوب العمل في هذا الحقل على تعبئة وتنسيق النشاط التعاوني والمساعدات الذاتية للمواطنين ويصحب ذلك مساعدات فنية من المؤسسات الحكومية والأهلية.[21]

كما تعرف بأنها حركة تهدف إل تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع في مجمله على أساس المشاركة الايجابية لهذا المجتمع وبناء على مبادرة المجتمع إن أمكن ذلك، فإذا لم تظهر المبادرة تلقائيا تكون الاستعانة بالوسائل المنهجية لبعثها واستشارتها بطريقة تضمن لنا استجابة حماسية فعالة لهذه الحركة، وهي بالتالي العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين جهود المواطنين وجهود السلطات العمومية للارتفاع بمستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا، اجتماعيا، ثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة في منظومة شاملة ومتكاملة.[22]

[20] - مصطفى الجندي، الإدارة المحلية واستراتيجياتها، الإسكندرية :منشأة المعارف، 1987 ص4 .
[21] - مرجع سبق ذكره ص 132
[22] - عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، القاهرة :الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع،2001 ،ص13

تعريف أحمد رشيد :هي عملية تغيير في البنية الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية للمجتمع وفق توجهات عامة لتحقيق أهداف محددة تسعى أساسا لرفع مستوى معيشة السكان في كافة الجوانب .بمعنى أن أية تنمية يقصد بها الارتفاع الحقيقي في دخل المواطنين من جوانب اقتصادية وغير اقتصادية.

كما عرفت أيضا بأنها" :ذلك الشكل المعقد من الإجراءات والعمليات المتتالية والمستمرة التي يقوم بها الإنسان للتحكم بقدر ما في مضمون واتجاه وسرعة التغيير الثقافي والحضاري في مجتمع من المجتمعات

بهدف إشباع حاجاته، أي أن التنمية ما هي إلا عملية تغيير مقصود وموجه، له مواصفات معينة بهدف إشباع حاجات الإنسان "، إذن التنمية هي العملية التي .بمقتضاها يتم الانتقال من حالة التخلف إل حالة التقدم هذا الانتقال يقتضي إحداث العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان والهيكل الاقتصادي.

كما أنها عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب غايته الوصول إل مستوى الدول الصناعية ويقصد .بمستوى الدول الصناعية إيجاد نظم تعددية على شاكلة النظم الأوربية تحقق النمو الاقتصادي والمشاركة الانتخابية المنافسة السياسية، وترسخ مفاهيم الوطنية وسيادة الولاء للدولة وهي بذلك عملية سياسية متعددة الغايات تستهدف ترسيخ فكرة المواطنة وتحقيق التكامل والاستقرار داخل ربوع المجتمع وزيادة معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية وتدعيم قدرة الحكومة المركزية على إعمال قوانينها وسياساتها على سائر إقليم الدولة، ورفع كفاءة هذه الحكومة فيما يتصل بتوزيع القيم والموارد الاقتصادية المتاحة فضلا عن إضفاء الشرعية على السلطة بحيث تستند إلى أساس قانوني، مع مراعاة الفصل بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية بحيث تقوم على كل منها هيئة مستقلة عن الأخرى فضلا عن إتاحة الوسائل الكفيلة بتحقيق الرقابة المتبادلة بين الهيئتين، كما يقصد بالتنمية إحداث تطور في مجال ما بواسطة تدخل أطراف واستعمال أدوات من أجل الوصول إلى التطور والرقي، إذن التنمية هي عبارة عن عملية تدخليه أو هي تدخل إرادي من قبل الدولة وهي تحقيق زيادة

تراكمية سريعة في الخدمات وهي تغير إيجابي يهدف به إلى نقل المجتمع من حالة إلى حالة أفضل [23]، وعليه يمكن استنتاج أهم خصائص التنمية وهي كالتالي:

1-التنمية هي عملية وليست حالة، وبالتالي فإنها مستمرة ومتصاعدة تعبيرا عن احتياجات المجتمع وتزايدها.

2-التنمية عملية مجتمعة يجب أن تساهم فيها كل الفئات والقطاعات والجماعات في المجتمع.

3-التنمية عملية واعية إذن هي ليست عملية عشوائية بل محددة الغايات والأهداف.

4-التنمية عملية موجهة بموجب إدارة للتنمية حيث يتم بموجبها تحقيق النمو الإرادي الذي يتم التوصل إليه نتيجة إجراءات و تدابير مقصودة يعبر عنها ببرامج وخطط وسياسات تهدف إلى تحقيق معدلات معينة من النمو.

5- إيجاد تحولات هيكلة وهذا يمثل إحدى السمات التي تميز عملية التنمية الشاملة عن النمو الاقتصادي وهذه التحولات بالضرورة هي تحولات في الإطار السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

6-بناء قاعدة وإيجاد طاقة إنتاجية ذاتية ولا تعتمد عن الخارج أي مرتكزات البناء تكون محلية.

7-تحقيق تزايد منتظم أي عبر فترات زمنية طويلة.

8-زيادة في متوسط إنتاجية الفرد أي بتعبير اقتصادي آخر هو تزايد متوسط الدخل الحقيقي للفرد، بما يعنيه ذلك من جوانب اقتصادية وغير اقتصادية.

9-تزايد قدرات المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويجب أن يكون التزايد متصاعدا وهو الوسيلة لبلوغ غاياته.

10-الإطار الاجتماعي والسياسي :يتضمن آلية التغير وضمانات استمراره ويتمثل ذلك في نظام الحوافز القائم على أساس الربط بين الجهد والمكافأة.

المطلب الثاني:شروط وأهداف والأسس اللازمة التنمية المحلية

[23] - عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط، التنمية المستديمة، عمان :دار صفاء للنشر والتوزيع،.2007 ص21 .

1 - شروط لقيام التنمية المحلية:

إن التغيير الجذري والتنموي ينطلق من فكر الإنسان وعليه يلزم لتحقيق التنمية المحلية على المستوى الفكري الاسترشاد بالحقائق التالية:

- ضرورة تأصيل حقيقة التنمية من طرف القيادات الفكرية والسياسية وذلك بالبحث عن نماذج جديدة للتنمية.
- ضرورة تفادي خطأ التنمية الاقتصادية والذي هو محور نجاح التنمية المحلية.
- إشراك جميع أفراد المجتمع في التنمية لأن الإنسان هو محور التنمية وهدفها.

2 - أهداف التنمية المحلية:

- شمول مناطق الدولة المختلفة بالمشاريع التنموية لضمان تحقيق العدالة دون تمركزها في العاصمة أو مراكز الجذب السكاني.
- عدم الإخلال بالتركيبة السكانية والحد من الهجرات الداخلية من الريف إلى المناطق الحضرية.
- تعزيز روح التعاون والمشاركة بين السكان ومجالسهم المحلية وبذلك ربط جهود الشعب بجهود الحكومة ، مما يساعد على نقل المجتمع المحلي من حالة اللامبالاة إلى حالة المشاركة الفعلية في تنمية البلاد.
- تسريع عملية التنمية الشاملة وزيادة حرص المواطن على المحافظة على المشروعات التي ساهم في تخطيطها وإنجازها.

- زيادة القدرات المالية للهيئات المحلية مما يساعد في تعزيز قيامها بواجبها وتنمية كفاءتها وقدراتها للإسهام في تنمية المجتمع.
- توفير المناخ الملائم في المجتمعات المحلية الذي يمكن السكان من الإبداع والاعتماد على الذات دون اللجوء والاعتماد الكلي على الدولة وانتظار مشاريعها.
- تطوير الخدمات والنشاطات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية والعمل على نقلها من الحالة التقليدية إلى الحداثة.

3- الأسس اللازمة للتنمية المحلية:

لإحداث التنمية في المجتمع يتوجب علينا تحديد جملة من الأسس اللازمة لذلك والمتمثلة في:

1.التأكيد على مفهوم الشاملة والمتوازنة بكل جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية ، ذلك لأن التركيز على جانب دون آخر يؤدي إلى إحداث خلل في الجهود التي تبذل لإحداث التطور المنشود.

2.التأكيد على ضرورة اعتبار تنمية المجتمع المحلي كجزء من مفهوم تنمية المجتمع الكلي.

3.إتباع الأساليب العلمية في وضع السياسات والخطط الرامية إلى تنمية المجتمع وحل مشاكله.

4.مساهمة السكان المحليين على حسب أنشطتهم وميولهم ومواقعهم المختلفة في إعداد الخطط وبرامج التنمية الخاصة بمناطقهم وتنفيذها وتدريبهم على ممارسة المبادئ وتحمل المسؤولية.

5.الاستعانة بالخبرات الفنية والاستشارية المتوفرة خارج المجتمع المحلي.

6.نشر الوعي لدى المواطنين لتقبل المتغيرات والتطورات وعدم مناهضته لها..

المطلب الثالث: الركائز الأساسية للتنمية المحلية ومجالاتها.

1 - الركائز الأساسية للتنمية المحلية

مع التطور الحاصل في مفهوم التنمية والذي لم يعد يركز على جانب معين وإنما أصبح يعني عملية متعددة الأبعاد والجوانب تسعى لأحداث تغيرات جذرية وتحقيق أكبر قدر ممكن من التقدم سواء في الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والسياسية....الخ، أمام هذا التقدم في فكر التنمية، لم تكن التنمية المحلية بمنأى عن هذه القفزة النوعية في هذا المجال، خاصة بعد الحرب العالية الثانية أين حظيت المجتمعات المحلية باهتمام معظم الدول بما فيها الدول النامية سعيا منها لتحقيق تنمية شاملة سواء على المستوى المحلي أو الوطني، ويبقى الهدف الرئيسي لها تطوير المجتمعات المحلية في هذا الإطار لم يمكن إغفال الجهود الذاتية المجسدة و المتمثلة في المشاركة الشعبية إلى جانب الجهود الحكومية من أجل تحقيق التنمية المحلية، كما أن القاعدة السياسية لنجاح التنمية المحلية تكون بالمشاركة فنجاح تربة أي دولة في النمو يرجع إلى اعتمادها على مواردها المحلية وأثمن هذه الموارد هو العنصر البشري، وإذا ما تجاهلت الدولة هذا العنصر وركزت على عناصر أخرى فإنا ستخلق عبء مستمر على التنمية وهو وجود عنصر بشري يزداد عددا ويقل كفاءة دون أن يقدر على تقديم جهد متزايد لخدمة التنمية، وعليه فان تحقيق التنمية المحلية رهين بالاعتماد وتفعيل العناصر التالية:

1-تشجيع و تعميق المشاركة الشعبية :أي دعم الجهود المبذولة من قبل الأفراد والأهالي أنفسهم للنهوض بالتنمية وتحسين مستوى معيشتهم والرقي بنوعية حياتهم، وذلك عن طريق:

- تنظيم آلية موحدة للمشاركة الشعبية في التنمية على مستوى الوحدات المحلية بمشاركة المجالس الشعبية والقيادات التنفيذية.

- تشجيع منظمات المجتمع المدني كالمعطيات للقيام بمهام إدارة وتشغيل وصيانة مشروعات الخدمات العامة بالوحدات المحلية كأعمال النظافة مثلا تحت إشراف الجهات الرسمية.
- التدريب المستمر للقيادات الشعبية المحلية بكافة مستوياتها وفئاتها للارتقاء بقدراتهم على القيام بهامهم في المشاركة الشعبية وتشجيع فرص تبادل الخبرات التنموية ونماذج المشاركة فيما بين القيادات الشعبية.
- تكثيف سياسة الاتصال مع المواطنين وإشراكهم في القرار المحلي، كما يجب أن تمنح الجماعات المحلية· إمكانيات حقيقية لاستعمال قدراتها واحتياطاتها وإمكانيات المواطنين قصد إشراكهم في الأعمال المسطرة.

وهكذا فان غياب المشاركة المحلية الفعالة يعيق خطط تنمية المجتمعات المحلية تحت ولو كانت معدة إعدادا جيدا ومزودة بالموارد التكنولوجية والمالية اللازمة، إذ تضمن المشاركة المحلية استمرارية مشروعات التنمية والتخفيض من تكاليفها فضل عن أنا تؤدي إلى رفع كفاءة الجهاز الإداري المختص بعملية التنمية، كما يؤدي إلى إحداث تغيير في نسق القيم الاجتماعية السائد لدى سكان المجتمعات المحلية بشكل يعزز من عملية التنمية .

2-اللامركزية الإدارية والمالية :يهدف تطبيق أسلوب اللامركزية المالية إلى إعطاء المحليات المرونة الكافية في توزيع استثماراتها المخصصة لكل منطقة على الأنشطة و المشروعات الاستثمارية اللازمة لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفقا لأولوياتها واحتياجاتها الفعلية وبما يتفق مع ظروف وإمكانات كل منطقة، ويكون تفعيل اللامركزية باتخاذ الإجراءات التالية:

- إتباع أسلوب لامركزية القرار في ظل مركزية السياسات· .
- العمل على تدعيم التمويل الذاتي لوحدات الإدارة المحلية· .
- البحث عن إعداد تعديلات جذرية في قانون الإدارة المحلية بما يحقق طموحات المجتمعات المحلية نحو

اللامركزية، مع إعطاء صلاحيات أوسع لرؤساء المجالس الشعبية، بما يؤكد اقتراب سلطة القرار من المواطن صاحب الحاجة أو المصلحة ويرفع من كفاءة الإدارة المحلية في تحمل مسؤولياتها اتجاه الجماهير.

3-تفعيل سياسات التنمية الحضرية والريفية :نشير إلى أن سياسات التنمية الحضرية تشمل إقامة مدن ومجتمعات عمرانية جديدة بالمناطق الصحراوية وتنمية المدن الحضرية للارتقاء بها وتحسين مستوى معيشة الأفراد بها من خلال إتباع إستراتيجية الانتشار المركز لتحقيق الاستفادة القصوى من موارد التنمية المتاحة في الحيز المأهول حاليا كمرحلة أول ثم الخروج إلى الصحراء في المرحلة الثانية، أما أبعاد التنمية الريفية المتكاملة فتتمثل في الأتي :

- تنويع مصادر الدخل في المناطق الريفية، بحيث يتم تدبير فرص عمل ذات مردود مادي في مشروعات وأنشطة متنوعة بجانب النشاط الزراعي الرئيسي.
- استغلال الطاقات البشرية خاصة المرأة الريفية وفئة الشباب في إقامة مشروعات صغيرة تتوافق وإمكانيات المجتمع الريفي، من أجل دفع عجلة التنمية.
- مد شبكات المرافق العامة إلى المناطق الصحراوية والتجمعات الريفية. .

4-رفع كفاءة إدارة المجتمع المحلي :من خلال تيسير الإجراءات الحكومية وتبسيطها (الحكومة الإلكترونية محليا)،من أجل تحقيق الشفافية والمصداقية وتوفير الخدمات للمواطنين في سهولة ويسر وكذا تطوير نظام تحصيل الضرائب من أجل زيادة موارد البلديات إضافة إل:

- تشجيع مبادرات البلديات في تبني نماذج متميزة في العمل والانجاز التنموي (كمبادرة محو الأمية ومبادرات تنظيم الأسرة....الخ).
- بحث إمكانية إصدار تقارير التنمية البشرية للوحدات المحلية في إطار منظومة تنموية شاملة تترجم إلى خطة إنمائية متكاملة تدعيما لنظام اللامركزية المحلية.

5-دور الجهات الحكومية :المتمثلة خاصة في توفير مختلف الخدمات والمشروعات المتعلقة بالتنمية المحلية وإعطاء الدعم الكافي وتشجيع المبادرات الفردية وتفعيل المشاركة وتشجيع الاستثمار

2 -مجالات التنمية المحلية:

لا يمكن حصر مجالات التنمية المحلية وعليه سنقتصر على ما يلي:

- **أولا :التنمية الاقتصادية**

وهي التي تعني بالتخطيط الاقتصادي الذي يسعى إلى تحقيق الزيادة في النمو والإنتاج وتطوير الوسائل المساعدة لتحسين ذلك وهي تهدف إلى وضع مخططات يكون الغرض منها تطوير الوضعية الاقتصادية للمجموعة المحلية سواء كانت في الجانب الصناعي، الزراعي وغيها، كما تشير إلى الجانب المادي الذي تعمل الدولة على تنميته، وهي من الركائز الأساسية لأي تنمية، وتعرف التنمية الاقتصادية على أنها العملية التي يتم من خلالها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم وذلك يقتضي إحداث تغيير في الهياكل الاقتصادية، وبالتالي فهي تنصرف إلى إحداث زيادة الطاقة الإنتاجية للموارد الاقتصادية، كما تعتبر التنمية الاقتصادية عملية لرفع مستوى الدخل القومي بحيث يترتب تباعا على هذا ارتفاع في متوسط نصيب دخل الفرد، كما أنه من مضامينها رفع إنتاجية فروع النتائج القائمة خاصة في دول العالم الثالث كالقطاع الزراعي وقطاع الموارد الأولية، وقد ظهرت عدة نظريات للتنمية الاقتصادية أهمها :نظرية شومبيتر ونظرية روستو نظرية التبعية، ونظرية النمو المتوازن[24] من طرف المفكر" روزنشيتين."

ثانيا :التنمية الاجتماعية

هي عبارة عن عمليات تغيير اجتماعي تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه بغرض إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد وهكذا فهي ليست مجرد تقديم الخدمات وإنما تشتمل على جزأين أساسيي هما :تغيير الأوضاع

[24] - نظريات التنمية الاقتصادية، أنظر الموقع الالكتروني www.wikipedia.org-

الاجتماعية القديمة التي تعد مسايرة لروح العصر وإقامة بناء اجتماعي جديد تنبثق عنه علاقات جديدة وقيم مستحدثة، يسمح للأفراد بتحقيق أكبر قدر ممكن من إشباع المطالب والحاجات[25]، وعلى الرغم من ارتباطها بالعنصر الإنساني وبالخدمات المتنوعة المقدمة إليه(تعليم، صحة، إسكان ...) فهي تتطلب الاهتمام بمشاركة الأفراد أصحاب المصلحة الحقيقية من هذه الخدمات في التفكير و الإعداد لها وتنفيذها ومتابعتها وتقويمها، أي أنها ليست مجرد تقديم خدمات متنوعة للأفراد، وقد ظهرت لأول مرة وبطريقة علمية ورسمية في هيئة الأمم المتحدة سنة 1950 وكانت الخطة الخماسية للحكومة الهندية، قد لفتت إليها النظار بأساليبها وأهدافها سنة 1951 ، ومنذ سنة 1955 بدأ الاهتمام الأممي بالتنمية الاجتماعية عن طريق أحد مجالسها الدائمة وهو المجلس الاقتصادي و الاجتماعي وقد عرف كل من لري نيلسون L.Nilson وفارنررامسي Verner Ramcayالتنمية الاجتماعية على أنها دراسة تتم بتغير المجتمع من حيث بناءه، فهي العملية الهادفة التي تؤدي إلى تنمية الوعي والاعتماد بين المواطنين تنمية قدراتهم على تحمل المسؤولية في مواجهة مشكلتهم، وهي تشتمل على العناصر التالية:

التغيير البنائي :ذلك النوع من التغيير الذي يستلزم ظهور أدوار وتنظيمات اجتماعية جديدة تختلف اختلافا نوعيا عن الأدوار والتنظيمات القائمة في المجتمع ويقتضي هذا التغيير حدوث تحول كبير في الظواهر والنظم والعلاقات السائدة في المجتمع.

الدفعة القوية :من أجل خروج المجتمعات النامية من تلفها لا بد لها من حدوث دفعة قوية للخروج من حالة الركود من أجل تحقيق التقدم في أسرع وقت ممكن، وتتحقق هذه الدفعة القوية عن طريق تعبئة كافة الطاقات والإمكانيات الموجودة في المجتمع.

الإستراتيجية الملائمة :يقصد بها الإطار العام أو الخطط العريضة التي ترسمها السياسة التنموية في الانتقال

[25] - أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمعات المحلية نموذج المشاركة في إطار ثقافة المجتمع، الإسكندرية :المكتب الجامعي الحديث، 1999 ، ص14.

من حالة التخلف إل حالة النمو الذاتي، ولكي يتم استخدام الوسائل استخداما صحيحا لا بد أن تكون موزعة وفقا لخطة جيدة الإعداد، كما ينبغي أن تقوم على أساس التكامل والتوازن بين رأس المال البشري ورأس المال المادي[26].

ثالثا :التنمية السياسية

تهدف إلى تحقيق استقرار النظام السياسي، وهذا بالأخذ بالمشاركة الشعبية الجماهيرية والمتمثلة في حق المواطنين في اختيار من يمثلونهم لتولي السلطة كاختيار النخب الحاكمة أو اختيار أعضاء البرلمان والمجالس التشريعية أو المحلية، ومن خلال المشاركة السياسية يلعب المواطن دورا كبيرا في دعم مسيرة التنمية السياسية، وتعرف بأنها عملية سوسيوتاريخية متعددة الأبعاد والزوايا تستهدف تطوير أو استحداث نظام سياسي عصري يستمد أصوله الفكرية من نسق إيديولوجي تقدمي ملائم يتسق مع الواقع الاجتماعي والثقافي للمجتمع، ويشكل أساسا مناسبا لعملة التعبئة الاجتماعية، ويتألف بناء هذا النظام من مجموعة من المؤسسات السياسية – الرسمية والطوعية التي تتمايز عن بعضها بنائيا و تتبادل التأثير فيما بينها جدليا، وتتكامل مع بعضها البعض وظيفيا، وتمثل الغالبية العظمى من الجماهير وتعكس مصالحها و تهيء المناخ الملائم لمشاركتها في الحياة السياسية بشكل ايجابي وفعال يساعد على تعميق وترسيخ حقائق وإمكانات التكامل الاجتماعي والسياسي ويتيح الفرصة لتوفير أوضاع مواتية لتحقيق الاستقرار داخل المجتمع بوجه عام[27]،كما أنها عملية سياسية متعددة الغايات تستهدف فكرة المواطنة، وتحقيق التكامل والاستقرار داخل ربوع المجتمع، وزيادة معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية وتدعيم قدرة الحكومة المركزية على إعمال قوانينها وسياساتها على سائر إقليم الدولة، ورفع كفاءة هذه الحكومة فيما يتصل بتوزيع القيم

[26] - أحمد مصطفى خاطر، مرجع سبق ذكره ، ص24 .
[27] - السيد الزيات، التنمية السياسية، دراسة في الاجتماع السياسي، الجزء الأول، الاسكندرية :دار المعارف، 1986 ، ص150 .

مع مراعاة الفصل بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية بحيث تقوم كل منهما هيئة مستقلة عن الأخرى، فضلا عن إتاحة الوسائل الكفيلة بتحقيق الرقابة المتبادلة بين الهيئتين [28] ومن أبرز أهدافها:

_ تحقيق المواطنة وبناء الدولة القومية.

_ ترسيخ التكامل السياسي (أي التكامل وهو الترابط الوثيق بين أفراد المجتمع من خلال تخليصه من أسباب التصادم في سبيل تحقيق المجتمع المنسجم)

_ تدعيم قدرة الحكومة المركزية على التغلغل داخل إقليم دولتها.

_ زيادة كفاءة الحكومة المركزية فيما يتصل بتوزيع المنافع على الأفراد.

_ زيادة معدلات المشاركة في الحياة السياسية.

_ إضفاء الشرعية على السلطة السياسية من خلال استنادها إلى الدستور.

رابعا :التنمية البشرية

يعتبر الإنسان المحور الرئيسي في عملية التنمية، حيث تعتمد عليه الخطط والبرامج التنموية لأي مجتمع، كما أنه الهدف من التنمية، هذا يعني أن التنمية تتحقق بفضل الإنسان ومن أجله أيضا، وذلك لن يكون إلا بالاهتمام بالعنصر البشري من خلال التعليم، التدريب والتأهيل الذي يضمن تغيرا وتحول في بعض متغيرات الحياة مثل التكنولوجيا بالإضافة إلى الاهتمام بالصحة العامة للمجتمع ، وتنطلق التنمية البشرية من شعار الإنسان أولا وتعرف تنمية الموارد البشرية بأنها عملية نمو رأس المال البشري واستثماره بكفاءة في التنمية الاقتصادية وهي تعني تلك الجهود الوطنية التي يتبعها النظام السائد في أي مجتمع من المجتمعات الإنسانية الواعية، بهدف الوفاء بحاجات الأفراد فيها، وهي عملية متكاملة تمكن الإنسان من تحقيق ذاته والاعتماد على تنمية مجتمعه[29] ، وحسب تقرير هيئة الأمم المتحدة للتنمية البشرية لعام 1990 فإن الأغلبية ترى بتوسيع

[28] - أحمد وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، الإسكندرية :الدار الجامعية، 2002 -2003، ص 140-141.
[29] - سالم محمد خميس الخضوري، التنمية والتحديث في المجتمع، العمان العاصر، القاهرة :دار المعرفة الجامعية،. 2004 ص106 .

خيارات الناس، وتكمن هذه الخيارات الأساسية في جميع مستويات التنمية، وهي أنه على الإنسان أن يحي حياة جيدة وصحية وأن يحصل على الموارد اللازمة لمستوى معيشي كريم، فإذا لم تكن هذه الخيارات متاحة، فستظل هناك فرص أخرى كثيرة يتعذر الحصول عليها كما يشير تقرير التنمية البشرية لعام1993 إلى أن التنمية البشرية هي تنمية الناس من أجل الناس بواسطة الناس، وتنمية الناس تعني استثمار قدرات البشر سواء في التعليم أو الصحة أو المهارات حتى يمكنهم العمل على نحو منتج وخلق، والتنمية من أجل الناس تعني كفالة توزيع ثمار النمو الاقتصادي الذي يحققونه توزيعا واسع النطاق وعادل، أما التنمية بواسطة الناس فتعني إعطاء كل امرأ فرصة المشاركة فيها ، وعلى هذا الأساس فإن التنمية البشرية (الإنسانية) المستدامة هي تنمية ديمقراطية تهدف إلى بناء نظام اجتماعي عادل أو إلى رفع القدرات البشرية عبر زيادة المشاركة الفاعلة والفعالة للموطنين وعبر تمكين الفئات المهمة وتوسع خيارات المواطنين وإمكاناتهم والفرص المتاحة والفرص تتضمن الحرية بمعناها الواسع واكتساب المعرفة وتمكين الإطار المؤسساتي.

خامسا :التنمية الإدارية

إذا كانت التنمية تعرف على أنها تغير اجتماعي إداري مقصود للانتقال بالمجتمع من الحال الذي هو عليه إلى الحال الذي ينبغي أن يكون عليه أمل أي أنها العملية المرسومة والمقصودة والمخطط لها تخطيطا سليما، بهدف إحداث تغيير لتقدم المجتمع بكل أبعاده اقتصادية كانت أم اجتماعية، ثقافية وسياسية وذلك في حدود الإطار العام لخطة الدولة والمقصود بالتنمية الإدارية هو الوظيفة التنفيذية المتعلقة بتدبير الاحتياجات والاختيار والتدريب، والترقية واعتزال الخدمة للمديرين بالمشروع، وتختلف هذه الوظيفة عن وظيفة تنمية العاملين من غير المديرين والتي تعتبر وظيفة معقدة في حد ذاتها يخصص للقيام بها جهاز خاص عادة ما يطلق عليه قسم أو إدارة الأفراد ، وينظر إليها على أنها عملية حضارية شاملة ترتكز على قدرات ذاتية راسخة ومتطورة تتمثل في قدرة اقتصادية دافعة ومتعاظمة، قدرة اجتماعية متفاعلة ومشاركة، قدرة سياسية واعية

وموجهة وقدرة إدارية كفؤة ومنفذة، وانحسار أي نوع من هذه القدرات يشمل التنمية ويعرقلها[30] .

وعلى هذا فإن التنمية الإدارية هي عملية تغيير مخطط تستخدم فيه طرق علمية تمكن الجهاز الإداري من تحديث الأنماط التنظيمية والسلوكية وإتباع الهياكل الإدارية الملائمة وتكييفها في ضوء التغيرات البيئية وتدعيمها بالمهارات البشرية الضرورية، وفتح مجالات رحبة للتدريب بما ينمي قدرات القوة العاملة وتحديث القوانين والتشريعات المعمول بها، وتطوير وتنمية معلومات ومهارات واتجاهات وسلوك أفراد المنظمة، وتحسين بيئة العمل الإداري، وذلك من أجل تحقيق أهداف إرتيادية (إستراتيجية) التنمية الشاملة بأقصى درجة من الكفاءة والفاعلية ، وعليه فان التنمية هي تعبير عن حيوية السياسة العامة وتطورها في كافة نواحي الحياة ومنها النواحي الإدارية وحتى في المجال الإداري فهي تمثل مجموعة من العمليات والإجراءات المخططة سلفا يستعمل فيها بعض الأساليب الفنية كالتدريب والتوجيه وتقديم المساعدات المادية كالأموال والمعنوية كالاستثمارات من أجل رفع مردودية العمل الإداري وجعله مؤهل لإدارة التنمية وعلى هذا الأساس فإن التنمية الإدارية هي تلك الجهود التي تبذل لتحقيق رفع الكفاءة وفعالية الأجهزة الإدارية وزيادة قدراتها على العمل الإيجابي المنتج بما يمكنها من إنجاز مهامها وتحقيق الأهداف المرسومة لها بأقل تكلفة ممكنة وعليه فإن تحقيق التنمية الإدارية الفعلية مرهون بتواجد قيادة إدارية فعالة لا قدرة على بث روح النشاط الحيوي في جوانب التنظيم ومستوياته كما يغرس في الأفراد العاملين بالمنظمة روح التكامل والإحساس بأنهم جماعة واحدة ومترابطة تسعى إلى تحقيق الأهداف والتطلع إلى المزيد من العطاء والانجازات كما أن مفهوم في والفعالية الكفاءة عنصر لتحقيق الإدارة في البشرية القدرات وتطوير بتنمية أكثر يرتبط الإدارية التنمية من يواجهها ما حل في الطرق هذه استخدام على قدراتها مهاراتها, وزيادة العلمية الإدارية المؤسسات مشاكل ورفع مستوى أدائها وتطوير سلوكها بما يحقق أقصى ما في التنمية الاقتصادية[31].

[30] - بومدين طماشة،"إستراتيجية التنمية السياسية: دراسة تحليلية لتغير البيروقراطية في الجزائر،"أطروحة دكتوراه، تخصص تنظيم سياسي وإداري، كلية العلوم السياسية .،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة الجزائر ، 2007 ، ص275.

المبحث الثاني: إشكالية العلاقة بين الحكم الراشد والتنمية

تعمل الحكومات وفي إطار تطبيق سياستها لمفهوم الحكم الراشد من منطلق علاقتها بالتنمية على توسيع دائرة المشاركة العامة لأفراد المجتمع مع التركيز على فئة الشباب القادرة على تنمية مفهوم الشراكة من اجل الإصلاح والذي عادة ما يحمل شعار التنمية والنهوض بالمجتمعات ومن أجل ذلك كله فلا بد من تعزيز دور الشباب في صياغة القرارات واتخاذها، وقد كان لصندوق النقد الدولي بتعريفه للحكم الراشد بعدا تقنيا لمفهوم التنمية وعلاقتها بالحكم الراشد من خلال التركيز على النواحي الاقتصادية من الحكم وتحديد مظاهر حسابات الحكومة وإدارة الأموال والموارد العامة في الدولة واستقرار البنية التنظيمية لنشاطات القطاع الخاص، ومن خلال علاقة الحكم الراشد بالتنمية يمكن تحديد ماهية الحكم الراشد على أنها علاقة إدارة الحكم أو إدارة الدولة ضمن معايير الشفافية والمحاسبة لكافة الموارد البشرية والطبيعية والاقتصادية والمالية في الدولة لغرض التنمية ضمن نطاق احترام سيادة القانون ومبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، ومن خلال هذا البحث نحاول تحليل العلاقة بين المفهومين على اعتبار أن الحكم الراشد ظهر كضرورة لتحقيق مطلب التنمية الذي هو الشغل الشاغل لكافة الدول موازاة مع ما عرفته التنمية من تطورات في مفاهيمها.

المطلب الأول: الحكم الراشد كمقاربة للتنمية

إن فشل النموذج التنموي الذي اعتمدته دولة ما بعد الاستعمار، وفشل مختلف وصفات الإصلاح الاقتصادي المفروضة_المقترحة من طرف مؤسسات التنمية الدولية أدى إلى التفكير في آليات ومقاربات جديدة للتنمية وهذا ما تجلى في طرح مفهوم الحكم من طرف البنك الدولي في تقرير له حول تصور للتنمية في إفريقيا جنوب الصحراء 1989 ، وقد تزامن هذا مع بروز الأطروحة الأمريكية المتمثلة في المقاربة النيوليبرالية كتصور للتنمية والذي انتشر في الغرب بعد انهيار نموذج دولة الرفاهية، وتوسع ليشمل معظم دول العالم في سنوات التسعينيات

[31] - إبراهيم عبد اللطيف،" الإطار الفكري للتنمية المحلية"، مجلة الإدارة، العدد الثالث، مجلد 24 ، يناير 1992 ، ص54 .

أين تم فرضه من قبل مؤسسات بروتن وودز ووكالات التنمية الدولية الأخرى والتي فرضت تقديم المساعدات بضرورة الانتقال من المشروطية الاقتصادية إلى المشروطية السياسية والمؤسسية، وهكذا تطرح أدبيات المؤسسات ووكالات التنمية الدولية الحكم الراشد كمقاربة جديدة للتنمية، وكمشروطية لتقديم مساعدات التنمية وتدفق الاستثمارات الأجنبية منذ بداية التسعينيات حيث تتمحور هذه المقاربة حول مجموعة من الأفكار والآليات والعمليات على مستوى الحكم السياسي، الاقتصادي والإداري حيث أنه لا يمكن تحقيق التنمية دون احترام حقوق الإنسان وتطبيق إصلاحات ديمقراطية مستوحاة من الديمقراطية الليبرالية وكذا اعتماد سياسات ليبرالية في الميدان الاقتصادي والإداري من خلال خوصصة المؤسسات العامة، وإدخال آليات القطاع الخاص في تقديم الخدمات العامة، وتحرير التجارة الخارجية أي:

-الدعوة إل تراجع الدولة عن أدوارها التقليدية لصالح القطاع الخاص والقطاع اللارسمي.

-الدعوة إلى اعتماد تصور جديد للدولة يعرف بدولة الحد الأدنى،كمدخل للتسيير الاقتصادي الجيد والعقلاني يستمد مرجعيته من فلسفة نيوليبرالية يتم تقديها على أنها الحل النهائي والبديل الوحيد لتحقيق التنمية.

من خلال هذا التقديم هل يمكن القول أن الحكم الراشد بما يمثل من تصورات يشمل النموذج الوحيد لتحقيق التنمية؟

يشير بياتريس ايبو أن مقاربة "سوق أكثر – دولة أقل" كتعبير يدل على منطق النيوليبرالية أفرزت نتائج عكسية أضرت بالدولة بفعل تطبيق سياسات الخوصصة، وإدخال آليات السوق في التسيير العمومي، أدت إلى إضعاف السلطات العمومية وفقدان شرعيتها من جهة، وخوصصة الدولة ونمط الحكم فيها من جهة أخرى، ولا نغفل إسهام البنك الدولي والمؤسسات الدولية المانحة في تعميق تراجع شرعية الدولة زيادة على كون ضعف الدولة عملية داخلية بالأساس.

إن تطبيق إصلاحات الحكم الراشد المفروضة من طرف المؤسسات الدولية كمدخل لإعادة بناء شرعية الدولة أدى إلى إضعاف الإدارة وفقدان المصداقية الاقتصادية والسياسية للوكالات العمومية، لأن هذه الإصلاحات تقوم على أساس ليبرالي وتكنوقراطي، أي أن الدول التي تستقبل المساعدات تأخذ بعين الاعتبار معايير ومتطلبات المؤسسات المانحة والرجوع إل توجيهاتها بخصوص إعداد السياسات الاقتصادية ووضع أنماط تسيير الإدارة و المالية و الخدمات العامة أكثر من مراعاتها للمتطلبات الاقتصادية والسياسية للمواطنين أي تحويل مصدر شرعية الدولة من الشرعية الداخلية (السياسية والاجتماعية) إلى الشرعية الخارجية التي هي بالأساس شرعية اقتصادية ومالية حيث أصبحت الدولة تسعى إلى كسب رضا مؤسسات بروتن وودز والوكالات الدولية المانحة بدل التركيز على رضا أبناء شعبها[32] ، ما ينتج عنه تشتت مصادر القرار وتغذية الانقسامات داخل الإدارة والمجتمع إلى درجة اختفاء السلطة المركزية للدولة، من الناحية التاريخية لا توجد هناك علاقة بين الديمقراطية والتنمية حيث أن هناك دول كثيرة حققت مستويات مرتفعة في مجال التنمية في ظل أنظمة سياسية تسلطية مثلا اليابان بدأت الحداثة في عهد المايجي وهو نظام تسلطي، الصين كوريا الجنوبية وكذا الإصلاحات الاقتصادية الضخمة التي تم تحقيقها في كل من اسبانيا والمكسيك قادتها أنظمة شبه ديكتاتورية ،وكذا تركيا ،تشيلي و تايلاند، كما أن انهيار الإتحاد السوفييتي صاحبه سيادة النظرة الغالبة لمبادئ الديمقراطية الليبرالية (حقوق الإنسان ، المجتمع المدني ، حرية السوق....) حيث يرى محمد عابد الجابري أن شعار الحكم هدفه تقليص دور الدولة ، و هذا إن كان مقبول في مجتمعات مستقرة و متطورة في بنياتها الاقتصادية ، الاجتماعية و الثقافية ، فان ذلك لا يمكن أن يفرز نتائج ايجابية بالنسبة لمجتمعات متخلفة، وكما أن النيوليبرالية كمرجعية فكرية لمفهوم الحكم تؤدي إلى تعميم الفقر لا تخفيفه.[33]

[32] Béatrice HIBOU, "Economie politique du discours de la banque mondiale en Afrique sub-saharienne, du catéchisme économique au fait (méfait) missionnaire", les études de CERI (centre d'études et de recherches internationales), Fondation nationale des sciences politiques, N° 39, Paris, Mars 1998, PP 26-28

حسب دراسة جاك "ولد عوديا ونيكولاس ميسال" لاختبار مدى ارتباط ضعف الاستثمارات الأجنبية في بلد معين بعدم احترام قواعد الحكم الراشد ، حيث اعتمد الباحثان على مؤشرات قياس نوعية الحكم المقترحة من طرف معهد البنك الدولي والتي تشمل 140 دولة، وثم مقارنتها بمستويات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث أن هناك العديد من البلدان التي تشهد مستويات أداء منخفضة في تطبيق قواعد الحكم الراشد تعرف تدفقات للاستثمارات الأجنبية أكثر من البلدان التي حققت مستويات أداء مرتفعة في تطبيق تلك القواعد، فالاستثمارات حسبها تتحكم فيها طبيعة سلوك النخبة السياسية والاقتصادية الحاكمة في ما يتعلق بإدخال أو عدم إدخال فاعل، جديد في السوق الكلي، وكذلك فيما إذا كان البلد المستفيد يشكل منطقة نفوذ للقوى الكبرى في العالم [34]،

وفي المحصلة نقول أن الدول الإفريقية بالحاجة إلى الدولة لا غيابها، وقد كرست مجلة السياسة الإفريقية في عددها 61 مناقشة موضوع الحاجة إلى الدولة، وقد أطلق العديد من المفكرين مفهوم الدولة التنموية كبديل عن دولة الحد الأدنى، و هذا لا يعني عدم تمكين القطاع الخاص المحلي والأجنبي من القيام بدور في عملية التنمية كما يرى أولوكوشي،وإنما يعني أن يكون للدولة الدور المركزي في وضع إطار وأهداف للسياسات وتنفيذها.

[33] Claude FREUD, "la banque mondiale n'a plus d'argent, mais elle a des idées", Cahiers d'études africaines,
157, XL-1, 2000, P137

[34] Nicolas MEISEL, Jacques OULD AOUDIA, "la bonne gouvernance est-elle une bonne stratégie de développement?", la DGTPE (la direction générale de Trésor et de la politique économique), document de travail N° 11, France, Novembre 2007, PP 34-36.

المطلب الثاني: طبيعة العلاقة بين الحكم الراشد والتنمية

إن الحديث عن العلاقة التي تربط بين المفهومين يعود إلى عهد قريب حيث ظهر الحكم الصالح و ترافق مع تطور مفاهيم التنمية وربما قبيل صدور تقارير الأمم المتحدة الإنمائية، حيث كان المقصود بالتنمية هو النمو الاقتصادي، واستبدل التركيز من النمو الاقتصادي، إل التركيز على مفهوم التنمية البشرية والى التنمية البشرية المستدامة فيما بعد، أي الانتقال من الرأسمال البشري إل الرأسمال الاجتماعي وصول الإنسانية ببعدها الشامل، أي الترابط بكل مستويات النشاط السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي والبيئي، بالاستناد إلى نهج متكامل يعتمد على مبدأ المشاركة والتخطيط الطويل المدى في حقول التعليم من العدالة والمساءلة والشرعية والتربية والثقافة والسكان والصحة والبيئة وغيرها..، مع توخي قدرا والتمثيل، واقترن هذا التطوير في مفاهيم التنمية بإدخال مفهوم الحكم الصالح في أدبيات منظمة الأمم المتحدة، ومؤخرا البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ويعود السبب في ذلك إلى أن النمو الاقتصادي لبعض البلدان لا يترافق مع تسير مستوى عيش أغلبية السكان ، و بذالك المعنى فان تحسن الدخل القومي لا يعني تلقائيا تحسين نوعية الحياة للمواطنين، من هنا نشأت العلاقة بين مفهوم الحكم الراشد والتنمية الإنسانية المستدامة، لأن الحكم الراشد هو الضامن لتحويل النمو الاقتصادي إل تنمية إنسانية مستدامة، في المنطقة العربية التي تعاني من ضعف المشاركة ومع ذلك فقد ظل المفهوم بحاجة إلى تأصيل خصوصا في المنطقة العربية التي تعاني من ضعف المشاركة ومركزية الدولة الشديدة الصارمة، وعدم إعطاء دور كاف لهيئات الحكم المحلي فضلا عن إبعاد مؤسسات المجتمع المدني من المساهمة وعدم توفر بيئة صالحة سياسية وفكرية واقتصادية واجتماعية لذلك صعيد التشريعات أو بسبب ضيق مساحة الحريات الخاصة والعامة وبشكل خاص الحريات الأساسية.

لقد ركزت تقارير التنمية البشرية التي بدأ برنامج الأمم المتحدة النهائي بإصدارها منذ العام 1990 على مفهوم نوعية الحياة، وعلى محورية الإنسان في العملية التنموية، ودرجت هذه التقارير على تصنيف الدول

بناءا على مفهوم ومعايير التنمية البشرية المستدامة ومن هذه المؤشرات توقع الحياة عند الولادة، ومتوسط دخل الفرد الحقيقي، ومستوى الخدمات الصحية، ومستوى التحصيل العلمي، أي أن النمو الاقتصادي ما هو إلا وسيلة لتحقيق التنمية البشرية المستدامة وليس غاية بحد ذاته، وإن واجب ومسؤوليات الحكم الصالح أن يتأكد من تحقيق المؤشرات النوعية لتحسين نوعية الحياة للمواطنين[35]، وهذه المؤشرات تتعدى المؤشرات المادية التي تقيس الثروة المالية إلى الاستثمار الضروري في الرأسمال البشري.

إن التنمية البشرية المستدامة تنمية ديمقراطية تهدف إلى بناء نظام اجتماعي عادل، أو إلى رفع القدرات البشرية عبر زيادة المشاركة الفاعلة والفعالة للمواطنين،وعبر تمكين الفئات المهمشة،وتوسيع خيارات المواطنين وإمكاناتهم وهناك حاجة إلى مزج بين الحريات الفردية والتنظيم الاجتماعي،حيث أصدر الاقتصادي الهندي" أمارتيا صن"على جائزة نوبل في الاقتصاد،مؤلفا حديثا عن"التنمية حرية "وهو عنوان يكشف عما يحتويه، فالحريات والإصلاح السياسي عمل مكمل وداعم للإصلاح الاقتصادي، وللتنمية بشكل عام وليس معرقلا لها، واقتصاد السوق لا يكتمل إلا مع الديمقراطية والحرية السياسية، وهذا ما سماه تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002، بالتنمية الإنسانية، ولكنه أضاف إلى التعريف أبعادا مهمة وسعت سياق المفهوم، حيث اعتبر أن توسيع الخيارات الإنسانية مرتبط محوريا بموضوعين مترابطين هما القدرات والفرص المتاحة حيث تتضمن الفرص الحرية بمعناها الواسع، واكتساب المعرفة وتمكين الإطار المؤسساتي[36]، وهنا يمكن القول أن مؤشرات التنمية الإنسانية المستدامة تتلخص في توسيع قدرات الناس وخياراتهم والتعاون بتحقيق التنمية وعدالة التوزيع والمستدامة، أي التواصل في العيش الكريم والأمان الشخصي دون خوف أو تهديد، ويذهب تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2000 إلى إضافة الحرية والحق في اكتساب المعرفة والشفافية وتمكين المرأة باعتبارها

[35] - مراد علة، محمد مصطفى سالت، "الحوكمة والتنمية البشرية مواءمة وتواصل"، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات، جامعة الشلف 16 – 17 ديسمبر 2008

[36] - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للبناء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002 ، خلق الفرص للأجيال القادمة، ص16 .17

مؤشرات نوعية لا تتحقق إلا بوجود نظام إدارة حاشد يضع السياسات ويسعى لتطبيقها، وقد كشف تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام2004 عن النقص الفادح في الحريات وبخاصة السياسية والمدنية ونقص المعرفة والثقافة والنظرة غير المتوازنة إلى حقوق المرأة ومساواتها مع الرجل ناهيكم عن الوقف من حقوق الأقليات...إلخ.

يعتبر الحكم الراشد من أهم الشروط التي يجب أن تتوفر لأجل تحقيق تنمية محلية مستدامة والعلاقة بين الحكم الراشد والتنمية يمكن قراءتها من ثلاث زوايا[37]:

وطنية :تشمل المدينة و الريف وبين مختلف الطبقات الاجتماعية.

عالمية :التوزيع العادل للثروة بين الدول الغنية والفقيرة.

زمنية :مراعاة مصالح الأجيال الحالية واللاحقة.

كل هذا يتطلب مشاركة المواطنين الفاعلة في التنمية، ولا تكون المشاركة فاعلة إلا إذا استندت إلى تمكين المواطنين ولا سيما الفقراء والمهمشين منهم، وجعلهم قادرين على تحمل مسؤولياتهم، والقيام بواجباتهم والدفاع عن حقوقهم.

إن تمكين المواطنين وتوسيع خياراتهم يتطلب تقوية أشكال المشاركة و مستوياتها عبر الانتخابات العامة لمؤسسات الحكم، وعبر تفعيل دور الأحزاب السياسية وضمان تعددها وتنافسها، وعبر ضمان حرية العمل النقابي واستقلالية منظمات المجتمع المدني، وهذه لا يؤمنها إلا الحكم الصالح.

[37] - محمد بوبوش،" الحكامة والتنمية العلاقة والإشكاليات"، المجلة الدولية، العدد2007 / 3الصادرة عن كلية الحقوق مراكش،ص3 .

المطلب الثالث: مرتكزات العلاقة" حكم راشد وتنمية حقيقية"

الحكم الراشد مرتبط ارتباطا وثيقا بالتنمية وهو ضروري لإتمامها وخصوصا التنمية المستدامة، ويمكن أن نحدد عناصر الحكم الراشد وعلاقته بالتنمية من خلال الاهتمام بالمرتكزات التالية والعمل على تطويرها وهي كالتالي:

النهوض بالعامل البشري :إن الاستثمار في المورد البشري أصبح ضرورة ملحة لكافة الهيئات والمنظمات العالمية وبالتالي أصبح ينظر إليه كقيمة مضافة وتحقيق ناتج وطني وليس تكلفة اجتماعية ملقاة على المنظمة الإدارية، وتطور هذا المفهوم من إدارة الأفراد إلى الموارد البشرية إلى مفهوم آخر ألا وهو تنمية المورد البشري .فلم يعد يقتصر ما سبق على التعليم والتدريب بل امتد إلى مفاهيم أخرى مثل تطوير أنماط التفكير والسلوك ونوعية التعليم ومشاركة المجموع في اتخاذ القرارات والعلاقات الاجتماعية وطرق وأساليب العمل ومن ثم تعبئة الأفراد والعاملين نحو توسيع مجالات تفكيرهم وزيادة قدراتهم على التحكم فيها .فمجال الاهتمام ينصب إذن على جانب الإنفاق الاستثماري في مجال الموارد البشرية، فيكاد يجمع الباحثين في هذا المجال على أن أهم مجالات الاستثمار في هذا المورد تكمن في التعليم والتكوين والتدريب باعتبار هذه العناصر مجتمعة تحقق فوائد ونتائج على المدين المتوسط والبعيد للفرد والمؤسسة[38]، وبذلك لزم الاهتمام بهذا المورد أكثر وأكثر للحاق بالدول المتطورة ومن ثم تحقيق تنمية حقيقية.

تقريب المواطن من الإدارة :ويتأتى هذا باعتماد السلطة اللامركزية للحكومة وتوزيعها على مختلف مناطق الدولة جغرافيا والاعتماد على المشاركة التامة لأفراد المجتمع في تلك المناطق واحترام كافة الحقوق والحريات الأساسية وتعزيز مفهوم الرقابة وترسيخ مفهوم الحكم الراشد، والذي دعامته الاتصال وقرب المواطن من

[38] - مكتب العمل العرب،" الموارد البشرية ودورها في الحياة الاقتصادية"، مجلة العمل العربي، القاهرة :العدد98 ،1997،ص117.

الإدارة، فللقضاء على المشاكل الاجتماعية التي يتخبط فيها المواطن كانعدام المرافق العمومية وعدم نجاعتها يكمن في إيضاح علاقات التعاون والاتصال بين المواطن والإدارة، ومنه لا يمكن تصور إدارة بدون علاقات اتصال وقرب مهما كان مستوى تلك الإدارة، لذلك فالهدف الأساسي الذي وجد من أجله الجهاز الإداري عموما هو تلبية رغبات الجمهور وتأمين أفضل الخدمات له، ولا كان ذلك المبتغى فإنه من حق المواطن أن يراقب ويطلع على أداء الجهاز الإداري محليا ووطنيا وذلك بإدلاء رأيه بواسطة المجالس الشعبية المحلية والوطنية التي انتخب فيها، فلذلك ينبغي فتح فضاءات للتفكير والتصور والتقييم والمراقبة لكل ما يتعلق بالعلاقات الداخلية بين المواطنين وذلك قصد تكريس مبدأ الشفافية في التعاملات وهذا لتجاوز الأساليب الكلاسيكية في التسيير وتقديم خدمات ترضي قاصدي تلك المكاتب قصد تطوير إدارة رشيدة يكون المواطن المساهم الحقيقي فيها، كما يكن تقريب الإدارة من المواطن كذلك من خلال العمل على ترقية ثقافة تحسين جيدة تحكمها معايير وأنظمة ومبادئ وقيم جديدة منها المردودية والإنتاجية والقدرة التنافسية والكفاءة والاحترافية من جهة، وبناء قواعد واضحة لإشراك مختلف الفواعل في رسم السياسات وصياغتها من جهة أخرى.

ترسيخ روح الديمقراطية والمشاركة السياسية :حيث يجب أن تكون ديمقراطية حقيقية مبنية على مفهوم المشاركة في إدارة الدولة والمعتمدة على التمثيل لكافة فئات المجتمع وتعتمد أساس المحاسبة لأي حكومة،وهذا من خلال إسهام الأحزاب السياسية في بلورة النقاشات التي تدور داخل المجوعة الوطنية وهذا باحترام الرأي ومراعاة المصلحة العامة، ولا يكمن بلوغ ذلك إلا من خلال إضفاء الرقابة الشعبية التي تتولاها المجالس المنتخبة بشكل حر ونزيه وهذا بتحقيق مكاسب المواطنين مع تفعيل احترام سيادة القانون وتعزيز مفهوم استقلال القضاء وتحديد معايير المحاكمات العادلة وحق التقاضي أمام محاكم مختصة وقضاة مستقلون، و كذا احترام المعايير الدولية والمحلية لحقوق الإنسان وخصائصها المبنية على المساواة وعدم التمييز وعدم قابلية هذه الحقوق للتجزئة أو الانتقاص.

توفر مجتمع مدني فعال :إذ أن حيوية المجتمع المدني تكمن في قدرته على تأطير المواطنين للعمل الطوعي والمشاركة في التنمية الحقيقية للبلد، فما هو مطلوب من المجتمع المدني هو السماح لهذه الجمعيات ودعمها بكافة الوسائل نحو هيكلة الفرد وهذا بهدف إشراك المواطن في العمل المشترك في تنفيذ المشاريع مع الأجهزة الرسمية في إطار صنع السياسات المحلية و إضفاء الرقابة و المشاركة في تنفيذ المشاريع.

وجود فواعل حقيقية تشترك فيها الصحافة الحرة والتنظيمات المهنية :فالسلطات المنتخبة التي تتولى تنظيم وتسيير المجالس المحلية بطريقة شفافة تؤدي إلى تفعيل العوامل المشتركة نحو مفهوم الحكم الراشد الذي يتطلب النزاهة في التسيير وحياد الإدارة وغرس روح المبادرة والشعور بالمسؤولية و التزام المسؤول بتقديم الحساب على المهام الموكلة إليه، و كذا التشجيع على دعم مؤسسات المجتمع القائمة والتشجيع على تسهيل إجراءات تكوينها وتفعيل دورها في الحياة العامة.

تطبيق مبدأ الشفافية في التعامل :وهذا بإلزامية استقلال الهيئة القضائية عن الهيئتين التشريعية والتنفيذية وفتح نقاشات واسعة بين مختلف الفاعلين حول ظاهرة الفساد المستفحلة في شتى الهيئات الرسمية، وقصد التخفيف منها لزم تحسين أجور الموظفين العموميون وإقرار مبدأ العدالة في التوزيع لتنشيط برامج التنمية، وهذا من خلال إدارة أموال الدولة بطريقة شفافة وسليمة تضع لمفهوم الرقابة العامة للمجتمع ولمفهوم المساءلة، وان تقوم على إدارتها مؤسسات حكومية تعرف بقدرتها على التعامل مع قضايا إدارة أموال الدول ومواردها بكل احتراف ومهنية عالية، وتضع مصلحة المجتمع وأفراده في أولى غاياته

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل نستخلص أن مفهوم الحكم الراشد تطور موازاة مع تطور مفهوم التنمية، عندما انتقل محور الاهتمام من الرأسمال البشري إلى الرأسمال الاجتماعي ثم إلى التنمية الإنسانية، وذلك عندما تبين بجلاء أن تحسين الدخل القومي لا يعني تلقائيا تحسين نوعية حياة المواطنين ومستوى عيشهم، وظهر مفهوم الحكم الراشد بجلاء عندما اتضحت التنمية مرتبطة بالتكامل بين النشاط الاجتماعي، الاقتصادي، السياسي،الثقافي والبيئي ومستندة على العدالة في التوزيع والمشاركة، أي التنمية المستدامة التي بدونها ل يكمن تحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية بشرية مستدامة، من جهة أخرى فان الحكم الراشد والتنمية مفهومان مترادفان إذا توفرت إرادة سياسية وتشريعات ضامنة ومؤسسات وقضاء مستقل، ومساءلة وشفافية وتداول سلمي على السلطة، ومجتمع مدني ناشط ورقابة شعبية وإعلام حر، إذ لا يمكن تحقيق أحدهما دون إلا استثناءا، أما القاعدة فهي التداخل والتواصل فيما بينهما وإلا وصل كلاهما إلى طريق مسدود،ولهذا فإن مواجهة الإشكاليات والتحديات إنما يستهدف اختيار السبل الصحيحة والمناسبة لإحداث التنمية الإنسانية المنشودة والشاملة في ظل حكم صالح(راشد)ورقابة فعالة للمجتمع المدني.

المبحث الأول: نبذة تاريخية حول الولاية "سعيدة"

المطلب الأول: تعريف ونشأة الولاية

تقديم ولاية سعيدة:

سمي إقليم سعيدة باليعقوبية نسبة إلى يعقوب وتعود هذه التسمية إلى القرنين الثامن والتاسع. أما بالنسبة لتسمية سعيدة فهناك عدة روايات من بينها رواية تعود إلى القرن الثالث هجري تقول بأنها سميت بذلك الاسم نسبة لسعيدة الامازيغية زوجة عبد الله بن الربيع خال الخليفة المهدي العباسي.

اثبت العلامة عبد الرحمن بن خلدون قدم هذا الاسم وعلاقته بالمنطقة وأشار إليه مرة أخرى بإمارة سعيدة.

الموقع الجغرافي:

تقع ولاية سعيدة بالغرب الجزائري، يحدها شمالا ولاية معسكر، من الغرب ولاية سيدي بلعباس، جنوبا ولاية البيض ومن الشرق ولاية تيارت.وتبلغ مساحتها6613 كلم مربع.

السكان:

بلغ عدد سكان ولاية سعيدة 344455 نسمة حسب احصائيات سنة 2012 بتقدير إجباري 50.90/كلم مربع.

وتضم ولاية سعيدة ستة(06) دوائر وستة عشر(16) بلدية.

التضاريس والمناخ:

إن ولاية سعيدة تقع عند نهاية جبال الضاية وبداية جبال سعيدة أي في الفج الفاصل بين الكتلة الأولى والثانية من سلسلة الأطلس التلي، ويمر بهذا الفج نهر سعيدة.

يقسم إقليمها من الناحية الجغرافية إلى قسمين متميزين قسم مناخي وذلك من خلال موسم ممطر، وقسم نباتي وهذا حسب الغطاء النباتي خاصة الغابات (سعيدة، تلاغ ...).

يتميز مناخ سعيدة بشتاء بارد وصيف حار ، ودرجة الحرارة بها متفاوتة من سنة إلى أخرى ، وهذا بفاصل كبير بين الشتاء والصيف ، حيث سجل 46 درجة في جويلية و 7 درجة في ديسمبر.

منذ سنة 1980 عرفت الولاية انخفاضا في سقوط الأمطار وكانت لا تتعدى نسبة 300 ملم، أما المعدل السنوي فلا يتجاوز 348 ملم وهذه النسبة لم يكن لها أي تأثير على قطاع الفلاحة والري.

أما الحرارة فتكون مصحوبة برياح في بعض الأحيان جنوبية مدتها حوالي 30 يوما وهذا طيلة 07 أشهر خلال السنة بكاملها.

لمحة تاريخية عن الولاية: نضرا لغنى سعيدة الطبيعي عرفت التواجد الإنساني عبر العصور وهذا منذ ما قبل التاريخ كما تشهد على ذلك العديد من المحطات والمغارات والرسومات الصخرية الكائنة بعين الحجر ، عين المانعة ، تيفريت ، ومضيقات واد سعيدة.

لقد احتل البربر سعيدة خلال القرن الثالث قبل الميلاد ، وتحت راية ماسينيسا عرفت المدينة توسعا كبيرا في عدد السكان وتطورا اقتصاديا هاما ، ويتضح من خلال الأبحاث وعمليات الاستكشافات الأثرية أن المنطقة سقطت في القرن الثالث ميلادي تحت يد الاحتلال الروماني الذي احتل بعض حدودها الإقليمية وثم العثور على أثار ليماس سبتيم سيفر بدوار بنايات تيفريت وبقايا لوكو بقرية معاطة بلدية يوب ، وأثار رومانية أخرى بعين بالول، ووجدت أثار عديدة لمؤسسات رومانية على الضفة الغربية لواد سفيون.

عرف الحتلال الروماني اضطرابات كثيرة بسبب ثورة السكان الأصليين ومقاومتهم لهم ، وفي عام 533 ميلادي هاجم البيزنطيون على المنطقة لكن هجومهم لم يؤثر حيث استطاعت مملكة لجدار التي كانت تحكم المنطقة ومقرها فرندة الاحتفاظ باستقلالها.

ثم بدأ الاسلام يدخل إلى المغرب العربي من تونس عام 670 ميلادي وهذا عن طريق الفتوحات الإسلامية، ثم أصبحت المنطقة تحت إمامة الرستميين.

المطلب الثاني:التطور الإداري لولاية سعيدة

قسمت منطقة سعيدة من طرف الاستعمار إلى ثلاث مناطق وهي التراب المدني نظرا لتواجد الأوروبيين فيه، منطقة التراب المختلط تحت حكم عسكري وقد ضم جزائريين وأوروبيين، ومنطقة التراب العسكري.

ولقد مرت سعيدة بثلاث مراحل:

1_ سعيدة مركز حضري: حيث كانت سعيدة عبارة عن "دوار" وهي وحدة إدارية أحدثها مجلس الشيوخ سنة 1863 ، ثم تحولت إلى مركز بلدي.

2_ البلديات المختلطة: طبقا لمرسوم 20 ماي 1868 ، القاضي بتقسيم منطقة التراب العسكري إلى مجموعة من البلديات المختلطة وتبعا لهذا المرسوم أنشأت:

3_ البلديات ذات السلطة المطلقة:طبقا لمرسوم 23 نوفمبر 1880 أنشأت البلدية ذات السلطة المطلقة في سعيدة ثم تليها بلدية عين الحجر حسب مرسوم 01 ديسمبر 1884م، ثم بلدية سيدي أعمر حسب المرسوم 28 ديسمبر 1926، وكانت كلها تابعة لدائرة معسكر، عمالة وهران.

وتعد البلديات ذات السلطة المطلقة جماعة محلية ذات شخصية قانونية ولها ميزانية خاصة بها وسلطة تنفيذية ويحكمها المجلس البلدي الأوروبي فقط، الذي يتمثل دوره في تسيير البلدية واقتراح الميزانية ويشرف على هذا المجلس رئيس البلدية وله عدة صلاحيات واستمر هذا التقسيم حتى اندلاع الثورة التحريرية ثم جاء مرسوم 1 جانفي 1956 بتقسيم إداري جديد أنشأت بموجبه عمالة تيارت لتصبح سعيدة دائرة إدارية تابعة لها.

و بمرسوم 07 نوفمبر 1959 أصبحت سعيدة عمالة وهي آخر عمالة أنشئت خلال الفترة الاستعمارية،

وعندما نالت الجزائر استقلالها سنة 1962 قامت الإدارة الجديدة بإعادة تهيأة التراب الوطني طبقا للمرسوم رقم 63-189 المؤرخ في 16 ماي 1963 والمتعلق بإعادة التنظيم الإقليم للبلديات.

ثم جاء الأمر رقم 74-69 المؤرخ في 02 جويلية 1974 والمتضمن إصلاح التنظيم الإقليمي للولايات والتي نصت المادة 24 منه:" تتكون ولاية سعيدة التي يحدد مقرها بسعيدة من:

_ دائرة سعيدة، دائرة البيض، باستثناء الجزء الجنوبي لبلدية الأبيض سيد الشيخ.

_ دائرة المشرية ، دائرة عين الصفراء ، الجزء الجنوبي لبلدية مرحوم المنفصلة عن دائرة تلاغ"[39].

أما المرسوم رقم 74-143 المؤرخ في 12 جويلية سنة 1974 فقد تضمن تحديد الحدود الإقليمية وتكوين ولاية سعيدة، حيث جاء في المادة الأولى منه:"تقسم ولاية سعيدة التي يوجد مقرها بسعيدة إلى 06 دوائر و23 بلدية"[40].

- ✓ تتكون دائرة سعيدة التي يوجد مقرها بسعيدة من بلديات سعيدة،يوب، أولاد خالد، سيدي بوبكر، عين الحجر والجزء الجنوبي من بلدية مرحوم.
- ✓ تتكون دائرة المشرية التي يوجد مقرها بالمشرية من بلديات المشرية ، مكمن بن عمار ، النعامة والبيوض.
- ✓ تتكون دائرة عين الصفراء التي يوجد مقرها بالعين الصفراء من بلديات : عين الصفراء، مغرار وعسلة.
- ✓ تتكون دائرة الأبيض سيد الشيخ من بلديات: الأبيض سيد الشيخ ، عين العراك وبوسمغون.
- ✓ تتكون دائرة البيض التي يوجد مقرها بالبيض من بلديات : البيض، بوعلام ، بريزينة، رقاصة ، بوقطب.

[39] الأمر رقم 74-69 المؤرخ في 02 جويلية 1974 المتعلق بإصلاح التنظيم الإقليمي للولايات ص 754. الجريدة الرسمية العدد 55.

[4040] المرسوم 74-143 المؤرخ في 12 جويلية 1974 المتضمن تحديد الحدود الإقليمية وتكوين ولاية سعيدة. ص 787.الجريدة الرسمية العدد 57.

هناك تقسيم آخر سنة 1984 والذي جاء في القانون رقم 84-09 المؤرخ في 04 فبراير سنة 1984 و الذي يتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد طبقا لنص المادة 24 منه: تتشكل ولاية سعيدة من ستة عشر (16) بلدية. " 1- سعيدة 2-ذوي ثابت 3-عين الحجر 4-أولاد خالد 5-مولاي العربي 6-يوب 7-هونت 8-سيدي أعمر 9-سيدي بوبكر 10-الحساسنة 11-المعمورة 12-تيرسين 13-عين السلطان 14-سيدي أحمد 15-السخونة 16-أولاد براهيم[41]".

التنظيم الإداري للولاية :

التنظيم الإداري هو إستراتيجية مبنية على التخطيط و التنظيم و الرقابة ،إذ تعمل الدولة من خلاله على تحديد النمط الإداري على مستوى القريب و المتوسط و البعيد أي المركزي في اتخاذ القرارات أو اللامركزية في التسيير .

ينص القانون رقم 90-09المؤرخ في 07أفريل 1990 المتعلق بالولاية في مادته الأولى على أن :"الولاية هي جماعة عمومية إقليمية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي ولها اختصاصات سياسية و اقتصادية و ثقافية و تعتبر منطقة إدارية للدولة و تنشأ بموجب قانوني "[42].

المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي للولاية

كما يحدد المرسوم رقم 94-215المؤرخ في 1994/07/23الأجهزة الإدارية العامة في الولاية تحت السلطة السلمية للوالي :الديوان ،الأمانة العامة ، المفتشية العامة ، مديرية الإدارة المحلية ،مديرية التنظيم و الشؤون العامة ،الدوائر.

[41] القانون رقم 84-09 المؤرخ في 04 فبراير1984 المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد ص 146. الجريدة الرسمية العدد06.

[42] القانون رقم 90-09 المؤرخ في 07 أفريل 1990 المتعلق بالولاية.ص 504 . الجريدة الرسمية العدد15.

الهيكل التنظيمي للولاية سعيدة

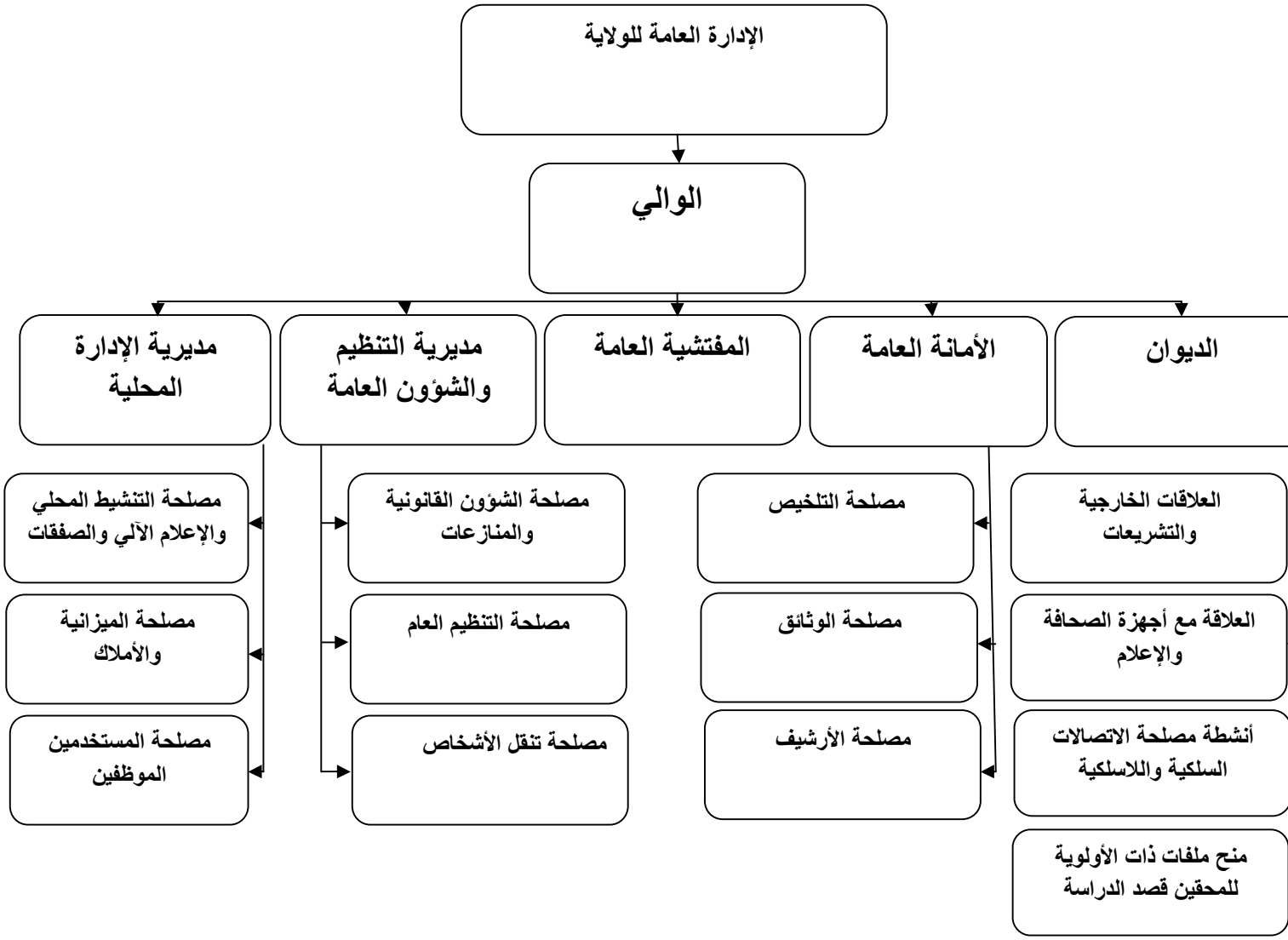

المصدر: معلومات محصل عليها من ولاية سعيدة2013

الإدارة العامة للولاية:

1_ **الديوان:** يتولى الديوان تحت سلطة الوالي مباشرة وإدارة رئيس الديوان رفقة خمسة (05) إلى عشرة (10) ملحقين كما يلي:

_ العلاقات الخارجية والتشريعات.

_ العلاقات مع أجهزة الصحافة والإعلام.

_ أنشطة مصلحة الاتصالات السلكية واللاسلكية والشفرة.

_ منح ملفات ذات الأولوية للملحقين قصد الدراسة.

2_ الأمانة العامة:

تتكون من ثلاث مصالح بناءا على القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 03 ماي 1992 المتعلق بتنظيم مصالح الكتابة العامة لولاية سعيدة، في المادة 02 منه وهاته المصالح هي: مصلحة التلخيص ، مصلحة الوثائق ، مصلحة الأرشيف.

- تتكون مصلحة التلخيص من ثلاث مكاتب:

مكتب الصفقات، مكتب التلخيص، مكتب التنظيم[43].

- تتكون مصلحة الوثائق من مكتب الوثائق وبنك المعلومات[44].

- تتكون مصلحة الأرشيف من مكتبين:

مكتب الإعلام والمساعدة، مكتب الحفظ[45].

[43] قرار وزاري مشترك مؤرخ في 13 ماي 1992، يتعلق بتنظيم مصالح الكتابة العامة للولاية. المادة 03 ص 1845.
[44] نفس المرجع سبق ذكره. المادة 04.
[45] نفس المرجع سبق ذكره. المادة05.

3_ المفتشية العامة:

يسير المفتشية العامة للولاية مفتش عام بمساعدة مفتشين ، يقومون بالمهام التالية :

_تتولى نشاط الأجهزة وهياكل المؤسسات الممركزة واللامركزية الموضوعة تحت وصاية وزارة الداخلية والجماعات المحلية.

_ تقوم باستمرار عمل الهياكل والأجهزة قصد تجنب النقائص واقتراح التصحيحات اللازمة وكل تدبير من شأنه أن يضاعف نتائجها ويحسن نوعية الخدمات لصالح المواطنين.

_ تسهر على الاحترام الدائم بالتشريع والتنظيم المعمول بهما ، والمطبقين على مهام أعمال الهياكل والأجهزة والمؤسسات، وتقوم بأي تحقيق يبرز وضعية خاصة ترتبط بأعمال الأجهزة والهياكل والمؤسسات بطلب من السيد الوالي.

_ تعد برنامج سنوي يندرج في إطار مخطط أعمال في الولاية.

_ تعد تقارير التفتيش التي يحررها المفتشون عقب انتهاء مهامهم ويرسل ملخص دوريا إلى وزارة الداخلية.

4_ مديرية التنظيم والشؤون العامة:

حسب القرار الوزاري المشترك رقم 29 المؤرخ في 21 جانفي 1991 الذي يحدد تنظيم مديرية الإدارة المحلية ومديرية التنظيم والشؤون العامة تتكون من ثلاث مصالح:

أ.مصلحة الشؤون القانونية والمنازعات:

مكتب العقود الإدارية والمداولة للولاية.

مكتب العقود الإدارية والمداولات البلدية.

مكتب المنازعات والشؤون القانونية.

ب. مصلحة التنظيم العام:

مكتب تنقل السيارات.

مكتب التنظيم.

مكتب الانتخابات والجمعيات.

ب.مصلحة تنقل الأشخاص:

مكتب الحالة المدنية والخدمات الوطنية.

مكتب تنقل المواطنين.

مكتب تنقل الأجانب.

4_ **مديرية الإدارة المحلية:** حسب القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 21 يناير 1991 الذي يحدد تنظيم مديرية الإدارة المحلية ومديرية التنظيم والشؤون العامة.

تتكون من ثلاث مصالح هي:

أ.مصلحة التنشيط المحلي والإعلام الآلي والصفقات والبرامج:

مكتب الميزانية وأملاك البلديات والمؤسسات العمومية البلدية.

مكتب الصفقات والبرامج.

مكتب الإعلام الآلي.

ب.مصلحة الميزانية والأملاك:

مكتب الميزانية للولاية.

مكتب الميزانية الموزعة.

مكتب الأملاك للولاية.

ج. مصلحة المستخدمين(الموظفين):

مكتب تسيير وتكوين المستخدمين الإداريين للولاية.

مكتب تسيير وتكوين مستخدمي البلديات.

المبحث الثاني:التنمية المحلية والحكم الراشد في الولاية

المطلب الأول: فواعل التنمية المحلية

إن نجاح العملية التنموية يحتاج إلى تنظيم وبدوره التنظيم يحتاج إلى حركة وفاعلية تتمثل في نظام الإدارة المحلية، والتي أضحت ضرورة من ضروريات التنظيم الإداري للدولة المعاصرة حيث تقوم هذه الوحدات الإدارية بمهام التخطيط والتوجيه والرقابة، ومن أجل الحديث عن هذه الوحدات لا بد من دراسة قواعد قانون الولاية طبقا للتشريع المعمول به أي القانون رقم 90_09 المتعلق بالولاية .

_ الولاية:

عرفت المادة الأولى من القانون رقم 90 _09المتعلق بالولاية، هذه الأخيرة بأنها:" جماعة عمومية إقليمية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي"، كما أن للولاية أساس دستوري فمختلف الوسائل الدستورية ورد

فيها ذكر الولاية باعتبارها جماعة إقليمية تتمتع بالشخصية المعنوية، كما لها أساس في القانون المدني أيضا تضمنته المادة 49 منه، وتلعب الولاية دورا محوريا في اللامركزية.

اللامركزية الإقليمية: تعتبر الولاية خلية لتجسيد اللامركزية وفق ما جاءت به المادة 08 من القانون90 _ 09 المتعلق بالولاية التي بموجبها يتولى تسيير شؤون الولاية المختلفة هيئة المجلس الشعبي الولائي كهيئة مداولة والوالي.

المجلس الشعبي الولائي

فبعد أن عرف القانون رقم 90-09،المتعلق بالولاية هذه الأخيرة في مادته الأولى:" جماعة إقليمية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتشكل مقاطعة إدارية تابعة للدولة تنشأ بقانون ولها إقليم وإسم ومقر"،جاء نفس القانون في مادته الثالثة لينص على:"للولاية مجلس منتخب يسمى المجلس الشعبي الولائي" لتضيف المادة الثامنة النص على:"المجلس الشعبي الولائي هو هيئة المداولة في الولاية".

إن ما يلاحظ بشأن هذه الهيأة التداولية هو أنه حتى وإن تم التأكيد من خلالها على إضفاء الصفة اللامركزية على ولاية "سعيدة" وإتخاذها القرارات بموجبها إلا أن ذلك لا يجعلها ترقى إلى أن تكون رأس السلطة على مستوى ولاية "سعيدة"،بخلاف المجلس الشعبي البلدي المتمتع بهذه الخاصية،حسب نص المادة الثالثة من القانون البلدي، التي تنص على:" يدير البلدية مجلس منتخب هو المجلس الشعبي البلدي...".

ومن ثم مضمون نظرية الجماعات المحلية، ليصبح المجلس الشعبي الولائي بذلك هو الهيئة الوحيدة القائمة إلى جانب الوالي كسلطة معينة.

فإن الحديث عن المفهوم العضوي لولاية "سعيدة"، من هذه الناحية، يحتم علينا الحديث عن نظام إنتخاب هذه الهيئة وعن رئيسها وكيفية إدارتها،دوراتها، مداولاتها والقوة التنفيذية. وذلك كل قصد محاولة معرفة التنمية والشفافية التي أسندت لهذا المجلس.

1 - نظام انتخاب المجلس الشعبي الولائي:

المجلس الشعبي الولائي هو جهاز المداولة لولاية "سعيدة" ومظهر التعبير عن اللامركزية الإدارية. ينتخب هذا المجلس لمدة خمس سنوات بالإقتراع العام المباشر والسري، دون التمييز في الجنس والبالغين أكثر من 18 سنة والمسجلين في القائمة الانتخابية إذا لم يكونوا محكومين بعد الأهلية.

1- رئيس المجلس الشعبي الولائي:

رئيس المجلس الشعبي الولائي ،كسلطة محلية رئاسية منتخبة، وهذا في مواجهة الوالي الذي يعد سلطة رئاسية معينة، وذلك بقصد إحداث التوازن بين إرادة الدولة وإرادة أفراد الإقليم الذي تتربع عليه ولاية"سعيدة"

2- إدارة المجلس الشعبي الولائي:

قصد تمكين المجلس الشعبي الولائي من أداء وظيفته التنموية، على النحو الذي سيتم التطرق إليه عند الحديث عن المفهوم الوظيفي للجماعات المحلية، جاء تزويده من قبل القانون الولائي بأجهزة خاصة لتمكينه من تلك الوظيفة. تتمثل هذه الأجهزة في مكتب و أمانة وديوان ولجان.

- ✓ **مكتب المجلس**

نصت على هذا المكتب المادة 1/29 من القانون الولائي بقولها:"ينتخب المجلس الشعبي الولائي أثناء كل دورة بناءا على إقتراح من رئيسه مكتبا يتكون من عضوين إلى أربعة أعضاء".

هذا المكتب يحدث مساعدته للرئيس إلا أنه إنطلاقا أيضا من الواقع العملي نجد أن طبيعته تعد إدارية ومهامه تنحصر في:

- السهر على حسن تنظيم وإدارة جلسات المجلس ومداولاته،
- القيام بعملية التنسيق بين مختلف أعمال المجلس وتدخلاته أثناء الدورة التي شكل لأجلها.

✓ **الديوان**

لرئيس المجلس الشعبي الولائي ديوان يعمل على نحو دائم ،يتكون هذا الديوان من موظفي الولاية"سعيدة"، والذي يعد جهازا فرعيا منتخبا وبأمانة معينة نجد أن ديوان المجلس الشعبي الولائي يعد جهازا فرعيا معينا بالكامل.

إن الاشكالات والاختلالات ذات العلاقة بالمفهوم العضوي للجماعات المحلية لا تطرح على مستوى الأجهزة المنتخبة فقط وإنما نجد حتى الأجهزة المعينة لم تفلت هي الأخرى من معايشتها لأزمات مما أثر على المجلس وأدائه التنموي.

✓ **اللجان**

يشكل المجلس الشعبي الولائي من بين أعضائه ، لجانا دائمة في المجالات الاجتماعية الآتية :الشؤون – الاقتصاد والمالية – التهيئة العمرانية والتجهيز – الشؤون الاجتماعية والثقافية.

فإن إدراج القانون الولائي للجان ضمن نصوصه يشكل مساهمة مفيدة في مختلف الأعمال والنشاطات التي يقوم بها المجلس،حيث أن ذلك سيمكنه من أن يجد تحت تصرفه أعمالا تحضيرية ضرورية قصد إتخاد قراراته في كل ما يتعلق بشؤون الولاية"سعيدة" في مختلف المجالات، مادامت مهمة كل لجنة تكمن في دراسة المسائل التي ينبغي أن تناقش أمام المجلس. الأمر الذي يجعله لا يعد شريكا ومشاركا فعليا في إتخاد القرار التنموي ومن ثم ابراز إرادة بناء الوحدة المحلي.

✓ **مدى إلزامية المجلس الشعبي الولائي**

وفي هذا الإطار، أيضا، يحبذ تضمين القانون الولائي حكما يمكن المجلس الشعبي الولائي،في إطار وظيفته التمثيلية لسكان الولاية "سعيدة" ، من اختيار وتمركز التنمية المحلية في جميع القطاعات ويتم إطلاعه بإنتظام عن

ظروف تنفيذها . وأن يقدم المجلس الشعبي الولائي الإقتراحات والملاحظات الخاصة بإنشاء وتمركز برامج السكن بمختلف أنواعه،وترقية وتمركز الاستثمار الخاص.

✓ **حدود ممارسة الدور التنموي**

تقوم الجماعات المحلية وتتمتع بإمكانية ممارسة مهامها ومن ثم أداء دورها التنموي . على أن الرقابة من قبل السلطات المركزية ماهي إلا إستثناء حتى نوفق بين السلطتين المركزية والمحلية، وإذا تجاوزنا هذه النظرة كنا حينها عن ضياع مغزى قيام الجماعات المحلية وغياب الدور المعهود إليه:

- **الرقابة على الولاية"سعيدة":**

نتطرق إلى الحديث عن الرقابة الممارسة على الولاية، وذلك من خلال الحديث عن الرقابة التي يخضع لها المجلس الشعبي الولائي ككل ثم الرقابة الممارسة على أعضاء المجلس،وأخيرا الرقابة الممارسة على الأعمال.

- **الرقابة على أعضاء المجلس الشعبي الولائي:**

حيث يخضعون إلى رقابة إدارية تمارس عليهم من طرف الوزير والوالي ورئيس الولاية، وذلك من خلال المتابعة القضائية وتعليق العضوية والتوقيف أو الإقالة.

- **الرقابة الممارسة على الأعمال:**

وتتخذ عدة أشكال منها التصديق على المداولات الخاصة بالميزانيات والحسابات وإحداث مصالح ومؤسسات عمومية، حيث حدد المشرع مجموع حالات إبطال وإلغاء المداولات من طرف الوالي.

المطلب الثاني: واقع التنمية والحكم الراشد في الولاية (سعيدة)

يكاد يجمع المهتمون بالولاية أن الآليات والأسس التي يرتكز عليها الحكم الراشد ليست محققة إلى حد بعيد في الولاية، فهذه الآليات عندما نريد إسقاطها في الولاية وخاصة ما يتعلق منها بالمشاركة السياسية فهي مفتوحة للجميع على الأقل فيما هو مكرس في الدستور وهو الحق في إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي.

أما من ناحية حكم القانون فلا يمكن الجزم بأن هذه الآلية مطبقة بحذافيرها حيث مازالت العلاقات الشخصية تسود مختلف أشكال التوظيف هذا من جهة وكذلك التلاعب بالصفقات العمومية لاسيما في منح المشاريع ذات الطابع الاقتصادي للشركات العمومية والخاصة من جهة أخرى.

أما فيما يتعلق بمفهوم الشفافية التي هي نتيجة منطقية لأساس حكم القانون، فبالرغم من وجود مراكز متخصصة في إصدار ونشر بيانات حول ما تتوفر عليه الولاية وفي حق المواطن في الإطلاع على المعلومات، فمازالت الولاية بعد لم تصل إلى هذا المستوى.

كما يمكن تسجيل بعض المشاريع و التجهيزات والمباني المعنية كما يجب أن يشتمل تباعا على ما يأتي لكي لا تسبب أضرار من ورائها :

- تحليل حالة المكان الأصلية ومحيطه مع التركيز خصوصا على الثروات الطبيعية والمساحات الفلاحية والغابية.
- تحليل الآثار في البيئة ولا سيما في الأماكن والمناظر.
- الأسباب التي من أجلها اعتمد المشروع.
- التدابير التي ينوي صاحب المشروع أو مقدم طلب القيام بها لإزالة عواقب المشروع المضرة بالبيئة أو تخفيضها وتعويضها وتقدير النفقات المناسبة لذلك.

يمكن أن تبين قرارات وزارية مشتركة بين المكلف بالبيئة والوزير المعني أو الوزراء المعنيين مضمون الأحكام السابقة بالنسبة إلى بعض أصناف الأشغال وأعمال التهيئة أو المنشئات.(مرسوم تنفيدي رقم 90-78 مؤرخ في 2 شعبان عام 1410 الموافق 27 فبراير سنة 1990 ، المادة5)

يمكن كل شخص طبيعي أو معنوي يهمه الأمر أن يطلع في مقر الولاية (سعيدة) على دراسة التأثير في البيئة بمجرد ما يبلغ الوالي دراسته.

المطلب الثالث: تحليل المقابلة

بعدما تم إجراء مقابلة في بعض قطاعات الولاية التي يمكن أن تحقق تنمية محلية، كانت الأجوبة كمايلي:

1-كيف يكون تصورنا للحكم الراشد والتنمية في الولاية(سعيدة)؟

- **النهوض بالعامل البشري :**

إن الاستثمار في المورد البشري أصبح ضرورة ملحة للولاية وبالتالي أصبح ينظر إليه كقيمة مضافة وتحقيق ناتج وطني وليس تكلفة اجتماعية ملقاة على المنظمة الإدارية، وتطور هذا المفهوم من إدارة الأفراد إلى الموارد البشرية إلى مفهوم آخر أ لا وهو تنمية المورد البشر ي .فلم يعد يقتصر مما سبق على التعليم والتدريب بل امتد إلى مفاهيم أخرى مثل : تطوير أنماط التفكير والسلوك ونوعية التعليم ومشاركة المجموع في اتخاذ القرارات والعلاقات الاجتماعية وطرق وأساليب ا لعمل ومن ثم تعبئة الأفراد والعاملين نحو توسيع مجالات تفكيرهم وزيادة قدراتهم على التحكم فيها.

- **تقريب المواطن بالإدارة :**

إن الاتصال وقرب المواطن من الإدارة هو السبيل الوحيد لبناء أسس الحكم الراشد فللقضاء على المشاكل الاجتماعية التي يتخبط فيها المواطن في انعدام المرافق العمومية وعدم نجاعتها يكمن في إيضاح علاقات التعاون والاتصال بين المواطن والإدارة، ومنه لا يمكن تصور إدارة بدون علاقات اتصال وقرب تلك الإدارة، لذلك فالهدف الأساسي الذي وجد من أجله الجهاز الإداري عموما هو تلبية رغبات الجمهور وتأمين أفضل الخدمات له، ولما كان ذلك المبتغى فإنه من حق المواطن أن يراقب ويطلع على أداء الجهاز الإداري وذلك بإدلاء رأيه بواسطة المجالس الشعبية المحلية التي انتخب فيها.

وذلك قصد تكريس مبدأ الشفافية في التعاملات وهذا لتجاوز الأساليب الكلاسيكية في التسيير وتقديم خدمات ترضي قاصدي تلك المكاتب قصد تطوير إدارة رشيدة يكون المواطن المساهم الحقيقي فيها.

كما يمكن تقريب الإدارة من المواطن كذلك من خلال العمل على ترقية ثقافة تسيير جيدة تحكمها معايير وأنظمة ومبادئ وقيم جديدة منها المردودية والإنتاجية والقدرة التنافسية والكفاءة والإحترافية من جهة، وبناء قواعد واضحة لإشراك مختلف الفواعل في رسم السياسات وصياغتها من جهة أخرى.

- **تطبيق مبدأ الشفافية في التعامل:**

وهذا بإلزامية استقلال الهيئة القضائية عن الهيئتين التشريعية والتنفيذية وفتح نقاشات واسعة بين مختلف الفاعلين حول ظاهرة الفساد المستفحلة في الولاية ،وقصد التخفيف منها لزم تحسين أجور الموظفين العموميون وإقرار مبدأ العدالة في التوزيع لتنشيط برامج التنمية.

1.كيف يمكن إنشاء مؤسسات للتعليم من طرف ولاية سعيدة؟

يمكن الولاية بعد الحصول على رخصة من وزير التربية والتعليم الأساسي أن تبادر بإنشاء مؤسسات للتعليم التحضيري مثل مدارس الحضانة (مرسوم رقم 81-377مؤرخ في 29صفر عام 1402الموافق 26ديسمبر سنة1981،المادة14) تخضع مؤسسات التعليم التحضيري لنظام العطل المدرسية المحدد من طرف وزير التعليم الابتدائي والثانوي.

غير أنه يمكن فيما يخص عطلة الصيف أن تخفض مدتها برخصة من مدير التربية للولاية.(قرار مؤرخ في 18جمادى الثانية عام 1396الموافق16يونيو سنة 1976يتضمن شروط فتح مؤسسات للتعليم التحضيري،المادة9)

بينما يكون التعليم الأساسي إجباريا لجميع الأولاد الذين يبلغون السادسة من العمر خلال السنة المدنية الجارية وذلك طبقا لأحكام المادة 5 من الأمر رقم 70-35 المؤرخ في 16 ربيع الثاني عام 1396 الموافق 16 أبريل سنة 1979 والمتعلق بالتربية والتكوين .

تشتمل ميزانية المدرسة الأساسية على باب للموارد وباب للنفقات.

وتشمل الموارد:

- المساعدات المخصصة لها من طرف الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات أوالهيئات العمومية.
- إيراد المقبوضات عن القسم الداخلي والمطعم المدرسي، وثمن المبيعات من الأشياء المصنوعة والنشرات،
- أنواع الدخل الأخرى،الهبات والوصايا.

وتشمل النفقات:

_ نفقات التسيير،

_ نفقات التجهيز،

جميع النفقات الضرورية لتحقيق أهداف المدرسة الأساسية و صيانة أملاكها. (مرسوم رقم 76-71مؤرخ في 16 ربيع الثاني عام 1396 الموافق 16 أبريل سنة 1976،المادة 19)

ويمنح التعليم الثانوي في مؤسسات للتعليم تسمى المدرسة الثانوية وذلك وفقا للمادة 40 من الأمر رقم 76-35 المؤرخ في 16 ربيع الثاني عام 1936 الموافق 16 أبريل سنة 1976 والمتعلق بتنظيم التربية والتكوين.(مرسوم رقم 76-72 مؤرخ في 16 ربيع الثاني عام 1396 الموافق 16 أبريل سنة 1976، المادة الأولى)

وتشتمل ميزانية مؤسسة التعليم الثانوي نفس الموارد والنفقات للتعليم الأساسي.

- **ما هو دور الجماعات المحلية في ولاية سعيدة؟**

تخول أجهزة ولاية سعيدة في إطار التشريع الجاري به العمل ،صلاحيات القيام بكل إجراء يرمي إلى تشجيع تطوير العمل الديني في المناطق الترابية التابعة لها.(مرسوم رقم81-386 مؤرخ في 29 صفر عام 1402 الموافق 26 ديسمبر سنة 1981 ، المادة الأولى)

تكلف الولاية على الخصوص بما يأتي:

- تصون المساجد ذات الطابع الوطني التي يضبط وزير الشؤون الدينية قائمتها بقرار،
- تنجز المساجد والمدارس القرآنية المسجلة في مخطط التنمية. تراقب حسابات ومنجزات الجمعيات الدينية،
- تقوم بالعمليات المرتبطة بالحج إلى بيت الله الحرام.

يمكن الولاية ، أن تنظم مشاركة المواطنين والهيئات والمؤسسات العمومية والخاصة ، في إنشاء المنشآت الأساسية المرتبطة بالعمل الديني.(مرسوم رقم81-386 مؤرخ في 29 صفر عام 1402 الموافق 26 ديسمبر سنة 1981 ، المادة 5)

- **ما هو دور العمل الاجتماعي لولاية سعيدة؟**

من بين العمل الاجتماعي لولاية سعيدة حماية وترقية الصحة بحيث تلزم جميع أجهزة الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات والهيئات والسكان بتطبيق تدابير النقاوة ، والنظافة ، ومكافحة تلوث المحيط ، وتطهير ظروف العمل والوقاية العامة.(قانون رقم 85-05 مؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1405 الموافق 16 فبراير سنة 1985 ،المادة 29)

يحق للسلطات المختصة أن تمنع ، مؤقتا ، استغلال المؤسسات أو المصالح التي قد تلحق ضررا بالصحة العمومية. لا يسلم قرار إعادة فتح هذه المؤسسات أو المصالح واستغلالها إلا بعد توفر الشروط المطلوبة.(قانون رقم 85-05 مؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1405 الموافق 16 فبراير سنة 1985 ، المادة 45)

يتعين على الطبيب البيطري ، بمجرد ثبوت المرض ، أن يخطر السلطة البيطرية ومديرية الصحة العمومية التابعة لولاية سعيدة حتى يتسنى لهذه الأخيرة أن تتخذ جميع الإجراءات الصحية الضرورية لحماية الإنسان.

تحدث على مستوى ولاية "سعيدة" لجنة لتصنيف مؤسسات العلاج ذات الطابع الخاص أو التابعة للهيئات العمومية أو الخاصة،ومقرها بالمديرية المكلفة بالصحة، تكلف هذه اللجان بالتصنيف الإلزامي للمؤسسات المشار إليها ، وذلك بالنظر لتجهيزاتها ولوسائل الراحة المتوفرة فيها، تتألف كل لجنة من الأعضاء المذكورين بعده:

- المدير المكلف بالصحة في المجلس التنفيذي لولاية"سعيدة"،
- المدير المكلف بالتجارة والأسعار في المجلس التنفيذي لولاية سعيدة،
- مفتش للسكان والنشاط الاجتماعي،
- مدير المؤسسة الاستشفائية للولاية.

يصدر التصنيف خلال مهلة لا تتجاوز شهرا واحدا من تأريخ إيداع الملف، وذلك بموجب قرار من والي ولاية سعيدة على اقتراح لجنة تصنيفها،ويحال هذا القرار إلى وزير الصحة العمومية للمصادقة عليه.(قرار مؤرخ في 19 ربيع الثاني عام 1392 الموافق أول يونيو سنة 1972 يتضمن إحداث لجان لتصنيف وحدات العلاج ذات الطابع الخاص أو التابعة للهيئات العمومية أو الخاصة وتحديد مقاييس تصنيف هذه الوحدات،(المادة4)

إذا تبين من دراسة ملف أن المؤسسة غير مستكملة للشروط التي جرى تصنيفها بموجبها، فيجري تصنيفها من جديد تلقائيا أو يسحب ترخيصها.

وبالنسبة لميدان الرعاية الصحية تتكفل الولاية"سعيدة" بحفظ الصحة والمحافظة على النظافة العمومية (المادة 107) في المجالات التالية:

1.توزيع المياه الصالحة للشرب.

2.صرف المياه القذرة والنفايات الجامدة الحضرية.

3.مكافحة ناقلات الأمراض المعدية.

4.نظافة الأغذية والأماكن والمؤسسات التي تستقبل الجمهور،هذا ما أدى إلى تأسيس مكاتب لحفظ الصحة ونظافة الولاية.

5.السهر على نظافة المواد الاستهلاكية المعروضة للبيع.

ماهي الآليات المعتمدة لتشغيل الشباب في ولاية سعيدة؟

تعتمد السياسة الجديدة لترقية تشغيل الشباب على دعم تنمية المبادرات المقاولتية و دعم ترقية الشغل المأجور.

1- دعم تنمية المبادرات المقاولتية:

في هذا الإطار تجدر الإشارة إلى ثلاث أجهزة عملية لخلق نشاطات و تتمثل في:

1-1 الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ:

التي أنشأت في سنة 1996 و هي موجهة للشباب البطال ذوي المشاريع و البالغين مابين 19 و 35 سنة و الذي يحدد سقف استثماره ب 10.000.000 دج.

يستفيد الشاب صاحب المشروع، من خلال مراحل إنشاء مؤسسته و توسيعها، من:

- ✓ مساعدة مجانية (إستقبال- إعلام- مرافقة- تكوين).
- ✓ إمتيازات جبائية (الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة و تخفيض الحقوق الجمركية في مرحلة الإنجاز و الإعفاء من الضرائب في مرحة الإستغلال).
- ✓ الإعانات المالية (قرض بدون فائدة – تخفيض نسب الفوائد البنكية).

الجدول 1: المؤسسات المصغرة التي دخلت قيد الاستغلال في 2010/12/31

القطاعات	عدد الملفات المودعة		عدد الملفات المقبولة		عدد المؤسسات المصغرة العملية		عدد مناصب الشغل التي تم خلقها	
	المجموع	2012	المجموع	2012	المجموع	2012	المجموع	2012
الخدمات	2901	197	1688	138	811	176	1952	378
الحرف	1251	137	801	126	219	43	559	109
الزراعة	4938	48	2153	67	137	36	312	86
الري	15	1	4	1	2	1	7	3
نقل الشاحنات المجهزة بمبرد	290	88	266	76	87	42	180	84
نقل البضائع	764	1	654	40	326	37	725	74
نقل المسافرين	298	15	292	15	198	2	434	4
الصناعة	779	112	417	10	274	61	682	167
بناء	396	39	385	61	136	28	365	88
المهن الحرة	83	10	65	14	27	6	59	12
صيانة	9	0	11	3	3	0	9	0
المجموع	**4117**	**648**	**6736**	**551**	**2220**	**432**	**5284**	**1005**

المصدر: مديرية التهيئة العمرانية و التخطيط لولاية سعيدة لسنة 2012

وقد كشفت الإحصائيات أن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع سعيدة قد مولت خلال سنة 2012 ، 432 ملف مشروع إنشاء مؤسسة مصغرة من بين 648 ملف مودع بمبلغ اجمالي استثماري قدر ب 932,104,339,00 دج نتج عنه خلق 1005 منصب شغل كما وضحه الجدول 1.

الجدول2: توزيع المشاريع الممولة على مستوى ANSEJ حسب القطاعات من 2012/01/01 إلى غاية 2012/12/31

القطاعات	عدد الملفات	عدد مناصب الشغل	المبلغ الإجمالي للاستثمار
صناعة	61	167	162,551,971.00
بناء مقاولات	29	91	80,698,395.00
فلاحة	36	86	86,251,597.00
خدمات	263	552	558,719,973.00
حرف	43	109	43,882,403.00
المجموع	**432**	**1005**	**932,104,339.00**

المصدر: مديرية التهيئة العمرانية و التخطيط لولاية سعيدة

و قد كشفت الإحصائيات أن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع سعيدة قد مولت خلال سنة 2012، 432 ملف مشروع إنشاء مؤسسة مصغرة من بين 648 ملف مودع بمبلغ اجمالي استثماري قدر ب 932,104,339.00 دج نتج عنه خلق 1005 منصب شغل كما وضحه الجدول 2.

كما يمكن تلخيص نشاط الوكالة الوطني لدعم تشغيل الشباب منذ نشأتها إلى غاية نهاية 2012 في الجدول التالي:

الجدول3: إحصائيات إجمالية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب منذ نشأته إلى غاية12/31/ 2012

عدد الملفات المودعة	عدد مناصب الشغل الموافقة للملفات المودعة	عدد شهادات القبول الممنوحة	عدد مناصب الشغل الموافقة	عدد الملفات المقبولة من طرف البنك	عدد مناصب الشغل الموافقة
11724	25642	6736	14935	2827	6219

المصدر: مديرية التهيئة العمرانية و التخطيط لولاية سعيدة

منذ نشأة الوكالة إلى غاية 2012/12/31 تم إيداع 11724 ملف مشروع إنشاء مؤسسة مصغرة كان مرجح لخلق 25642 منصب شغل، أين تم منح شهادات القبول ل6736 أي ما يعادل57.5% إلا انه وعلى مستوى البنوك تم قبول 2827 ملف أي ما يعادل24 % من عدد الملفات المودعة خلال سنة 2012 و ما يعادل حوالي 42% عدد الملفات التي منحت لها شهادات القبول على مستوى ANSEJ . و هذا دليل بين و جلي على حجم الملفات التي تم رفضها بين الوكالة و البنك و المقدرة ب 8897 ملف و هو ما يعادل تقريبا 76% من عدد الملفات المودعة.

و يمكن تمثيل بيانيا الإحصائيات الإجمالية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب منذ سنة 2007 إلى غاية 2012/12/31 كما يلي

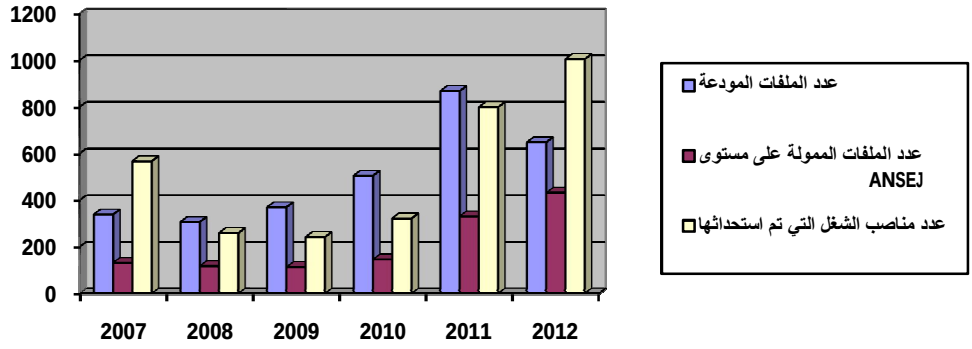

المصدر: من إعداد الطالبة

نلاحظ من خلال التمثيل البياني ازدياد ملحوظ بداية من سنة 2011-2012 في عدد مناصب الشغل التي تم استحداثها مقارنة بالسنوات السابقة.

1_2الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC: و الذي أنشأ سنة 1994 كمؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي تحت وصاية وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي. و هو مخصص للبطالين البالغين بين 35 و 50 سنة و الراغبين في إنشاء مؤسسات صغيرة الذي يبلغ سقف استثمارها 5.000.000 دج. و من مهامه تطبيق نظام تعويض البطالة لفائدة العمال الأجراء الذين فقدوا مناصب شغلهم بصفة لا إرادية و لأسباب إقتصادية.

و انطلاقا من سنة 1998 إلى غاية سنة 2004 قام بتنفيذ إجراءات احتياطية بإعادة إدماج البطالين المستفيدين عن طريق المرافقة في البحث عن الشغل و المساعدة على العمل الحرّ تحت رعاية مسنخدمين تّم توظيفهم و تكوينهم خصيصا ليصبحوا مستشاريين منشطين على مستوى مراكز مزودة بتجهيزات و معّدات مخصصّة لهذا الشأن.

انطلاقا من سنة 2007 إلى غاية شهر جوان 2012 تم دعم إحداث النشاطات من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين خمسة و ثلاثين (35) و خمسين (50) سنة.

إبتداءا من سنة 2012 سمحت الإجراءات الجديدة المتخذة لفائدة الفئة الاجتماعية التي يتراوح عمرها ما بين ثلاثين (30) و خمسين (50) سنة الالتحاق بالجهاز، بمزايا متعددة منها مبلغ الاستثمار الإجمالي الذي أصبح في حدود عشرة (10) ملايين دج بعدما كان لا يتعدى خمسة (05) ملايين دج و كذا إمكانية توسيع إمكانات إنتاج السلع و الخدمات لذوي المشاريع الناشطين.

و يمكن توضيح هيكل التركيبة المالية المتبعة من طرف الصندوق كما يلي:

استثمار يقل أو يساوي 02 مليون دج

منطقة الاستثمار	الحد الأدنى للمساهمة الشخصية	القرض الممنوح من طرف الصندوق	القرض الممنوح من طرف البنك
المناطق	% 5	%25	%70

المصدر :هيكل الترتيبة المالية من طرف الصندوق

كل استثمار يتراوح ما بين 2 و 5 مليون دج

منطقة الاستثمار	الحد الأدنى للمساهمة الشخصية	القرض الممنوح من طرف الصندوق	القرض الممنوح من طرف البنك
المناطق الخاصة ولايات الجنوب والهضاب العليا	% 8	%22	%70
المناطق الأخرى	% 10	%20	%70

المصدر: هيكل الترتيبة المالية من طرف الصندوق

تخفيض نسبة الفائدة

قطاعات النشاط	التخفيضات
المناطق الخاصة	% 90
ولايات الجنوب والهضاب العليا	% 75
الفلاحة، الري والصيد البحري	% 75
قطاعات أخرى	% 50

المصدر :هيكل الترتيبة المالية من طرف الصندوق

الجدول4: المؤسسات المصغرة التي دخلت قيد الاستغلال في 2012/12/31

القطاعات	عدد الملفات المودعة		ع.م المرشحة للمقبولة		عدد المؤسسات المصغرة العملية		عدد مناصب الشغل التي تم خلقها	
	المجموع	2012	المجموع	2012	المجموع	2012	المجموع	2012
الخدمات	355	138	218	66	18	17	69	50
الفلاحة	418	28	309	11	7	2	19	6
نقل الشاحنات المجهزة بمبرد	0	0	0	0	5	0	10	0
نقل بضائع	2510	1093	2027	710	409	289	818	597
نقل المسافرين	0	0	0	0	28	0	54	0
صناعة	227	68	142	25	15	8	35	23
بناء مقاولات	88	12	62	5	9	4	27	10
المجموع	**3598**	**1339**	**2758**	**817**	**491**	**320**	**1032**	**686**

المصدر: مديرية التهيئة العمرانية و التخطيط لولاية سعيدة

و قد رالصندوق الوطني للتأمين عن البطالة فرع سعيدة مول 320 ملف مشروع إنشاء مؤسسة مصغرة خلال سنة 2012- من أصل 1339 ملف مودع من نفس السنة و هو ما يعادل تقريبا 24%- تم بموجبها استحداث 686 منصب شغل ويظهر هذا جليا في الجدول.

الجدول 5:توزيع المشاريع الممولة على مستوى CNAC حسب القطاعات من 2012/01/01 إلى غاية 2012/12/31

القطاعات	عدد الملفات	عدد مناصب الشغل	المبلغ الإجمالي للاستثمار
الفلاحة	2	6	5,917,086.17
بناء	4	10	8,491,203.89
خدمات	17	50	42,870,668.78
النقل	289	597	540,205,370.20
الصناعة	8	23	15,199,466.91
المجموع	**320**	**686**	**612,683,795.95**

المصدر: مديرية التهيئة العمرانية و التخطيط لولاية سعيدة

و تجدر الإشارة إلى أن جـــلّ قطـــاعـــات النشاط شهدت استحداث مؤسسات مصغرة، بمبلغ إجمالي قدر ب 612,683,795.95 دج، موزعة على مختلف القطاعات لاسيما قطاع النقل الذي كانت له حصة الأسد ب 88% من المبلغ الاجمالي و ب 597 منصب شغل أما قطاع الفلاحة فكانت له النسبة الأدنى ب 0.97% من المبلغ الاجمالي و ب 6 مناصب شغل فقط. و هذا ما يبينه الجدول

و يمكن تلخيص الإحصائيات الإجمالية الخاصة بالجهاز منذ نشأته إلى غاية 2012/12/31 كما يلي:

الجدول6: الإحصائيات الإجمالية الخاصة بالجهاز منذ نشأته إلى غاية 2012/12/31

عدد الملفات المودعة	عدد مناصب الشغل الموافقة للملفات المودعة	عدد شهادات القبول الممنوحة	عدد مناصب الشغل الموافقة	عدد الملفات المقبولة من طرف البنك	عدد مناصب الشغل الموافقة
3598	**5042**	**2747**	**4264**	**1106**	**2372**

المصدر: مديرية التهيئة العمرانية و التخطيط لولاية سعيدة

فمنذ إنشاء الوكالة إلى غاية نهاية سنة 2012 تم استقبال على مستوى مكتبها 3598 ملف مشروع إنشاء مؤسسة مصغرة كانت مرجحة لاستحداث 5042 منصب شغل إلا انه تم منح شهادات القبول ل 2747 ملف قادرة على خلق 4264 منصب شغل في حين تم فقط قبول 1106 ملف على مستوى البنك أي ما يعادل 30.7% من مجموع الملفات المودعة لدى الوكالة.

1-3الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرة ANGEM: مخصص لتحفيز التشغيل الذاتي و تطوير المهن الصغيرة، يبلغ سقف استثمارها 400.000 دج. و التي أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 14/04 المؤرخ في : 22 جانفي 2004 كهيأة ذات طابع خاص يتابع نشاطها وزير التشغيل والتضامن الوطني.

من مهامها:

- ✓ تطبيق سياسة الدولة في مجال محاربة البطالة و الفقر عن طريق تدعيم أصحاب المبادرات الفردية من أجل مساعدتهم على خلق نشاطات لحسابهم الخاص .

- ✓ تقديم الدعم والاستشارة و المرافقة للمبادرين وضمان المتابعة لإنجاح المشاريع المجسدة.

والقرض المصغر عبارة عن قروض صغيرة موجهة لفئة البطالين والمحتاجين الذين بلغوا سن 18 سنة فما فوق ويمتلكون تأهيلا أو معارف في نشاط معين .

و بذلك فإن القرض المصغر موجه إلى فئات اجتماعية واسعة خصوصا أصحاب الدخل المحدود ليمكنهم من الاستفادة من تمويل لمبادراتهم. ومن بين الفئات الاجتماعية التي يقصدها البرنامج نجد المرأة الماكثة بالبيت وذلك بمساعدتها على تطوير نشاط ببيتها يعود عليها وعلى عائلتها بالمنفعة.

أما صيغة التمويل فإنها موزعة إلى قرض من الوكالة بدون فوائد وقرض بنكي بفوائد مخفضة ومساهمة مالية شخصية من المبادر.

الجدول7: المؤسسات المصغرة التي دخلت قيد الاستغلال في 2012/12/31

القطاعات	عدد الملفات المودعة		عدد الملفات المقبولة		عدد المؤسسات المصغرة العملية		عدد مناصب الشغل التي تم خلقها	
	المجموع	2012	المجموع	2012	المجموع	2012	المجموع	2012
الخدمات	2199	126	2084	272	543	201	549	276
الحرف	1667	486	1532	478	1154	234	1157	246
الفلاحة	3081	313	2093	270	1620	222	1635	228
صناعة	987	35	858	88	581	170	581	186
بناء مقاولات	352	63	285	68	165	62	165	69
المجموع	**8286**	**1023**	**6852**	**1176**	**4063**	**889**	**4087**	**1005**

المصدر: مديرية التهيئة العمرانية و التخطيط لولاية سعيدة

يمكن تلخيص ما حققته الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في الجداول التالية:

فالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع سعيدة هي الأخرى استقبلت عدد لبأس به من الملفات ففي سنة 2012 تم إيداع لدى مكتبها 1023 ملف مشروع إنشاء مؤسسة مصغرة موزع على مختلف القطاعات. تم تمويل منها889 ملف أي ما يعادل حوالي 87% من مجموع الملفات المودعة خلال نفس السنة مما نتج خلق 1005 منصب شغل.وهذا ما يمكن توضيحه بصفة دقيقة و جلية في الجدول 7.

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر قامت خلال سنة 2012 بتمويل 889 ملف كما سبق الإشارة إليه أعلاه وذلك بمبلغ إجمالي قدر ب 63801601.25 دج موزع على مختلف القطاعات كما يلي:

الجدول 8:توزيع المشاريع الممولة على مستوى ANGEM حسب القطاعات من 2012/01/01 إلى غاية 2012/12/31

القطاعات	عدد الملفات	عدد مناصب الشغل	المبلغ الإجمالي للاستثمار
الخدمات	201	276	21,365,936.25
حرف	234	246	12,212,523.75
فلاحة	222	228	14,700,187.50
صناعة	170	186	9,601,837.50
بناء مقاولات	62	69	5,921,116.25
المجموع	**889**	**1005**	**63,801,601.25**

المصدر: مديرية التهيئة العمرانية و التخطيط لولاية سعيدة

أما عن نشاط الوكالة على مستوى ولاية سعيدة منذ إنشائها إلى غاية نهاية سنة 2012 فيمكن إجمالها في الجدول التالي:

الجدول9: إحصائيات إجمالية خاصة بالجهاز منذ نشأته إلى غاية 2012/12/31

عدد الملفات المودعة	عدد مناصب الشغل الموافقة للملفات المودعة	عدد شهادات القبول الممنوحة	عدد مناصب الشغل الموافقة	عدد الملفات المقبولة من طرف البنك	عدد مناصب الشغل الموافقة
8286	**12587**	**6852**	**9769**	**1244**	**2488**

المصدر: مديرية التهيئة العمرانية و التخطيط لولاية سعيدة

ما يمكن ملاحظته هو على انه خلال الفترة الممتدة من نشأة الوكالة بسعيدة إلى غاية 2012/12/31 تم استقبال 8286 ملف مشروع إنشاء مؤسسة مصغرة موزعة على مختلف القطاعات قادرة على استحداث 12587 منصب شغل الا انه تم منح شهادات القبول فقط ل 6852 في حين على مستوى البنك تم قبول 1244 ملف وهو ما يعادل 15% من مجموع الملفات المودعة و 18% من مجموع الملفات التي منحت لها شهادات القبول.

2_ دعم ترقية الشغل المأجور:

تترحم ترقية الشغل المأجور بوضع جهاز جديد للمساعدة على الإدماج المهني DAIP و يهدف هذا الجهاز إلى تسهيل الاستفادة من منصب عمل دائم للشباب طالبي عمل لأول مرة المسجلين لدى الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM، بإدماجهم أكثر في القطاع الاقتصادي العمومي و الخاص . و من جهة اخرى يولي اهتمام خاص لحاملي شهادات دون توظيف.

و يتضمن هذا الجهاز الذي انشأ بموجب مرسوم تنفيذي رقم 126-08 المؤرخ في 19 أفريل 2008 المتعلق بجهاز المساعدة للادماج المهني ثلاث عقود للإدماج :

- عقود إدماج حاملي الشهادات CID موجه للشباب طالبي العمل لأول مرة ذوي الشهادات العليا و التقنيين الساميين الذين تخرجوا من مختلف المؤسسات الوطنية للتكوين المهني. .
- عقود الإدماج المهنيCIP موجه للشباب طالبي العمل لأول مرة خريجي الطور الثانوي لمنظومة التربية الوطنية و مراكز التكوين المهني.
- عقود تكوين/ إدماج CFI موجه للشباب طالبي العمل لأول مرة بدون مؤهل و بدون تكوين.

و تقوم الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM بتسيير هذا الجهاز بالتنسيق مع مديرية التشغيل للولاية.

و أشارت الحصيلة إلى أن المعالجة الاقتصادية لبطالة الشباب على مستوى الولاية في إطار الجهاز الجديد للمساعدة على الإدماج المهني سمحت بتنصيب 3882 طالب شغل مبتدأ مناصفة بين الجنسين في سنة 2012 و4979 طالب شغل مبتدأ في سنة 2012.

السنوات	عدد المناصب المحققة												المجموع		
	عقود إدماج حاملي الشهادات CID			عقودا الإدماج المهني CIP			عقود تكوين/ إدماج CFI			عقود عمل مساعدة CTA					
	ذكور	اناث	المجموع	ذكور	اناث	المجموع	ذكور	اناث	المجموع	ذكور	اناث	المجموع	ذكور	اناث	مجموع
2012	741	984	1725	605	814	1419	512	26	538	85	115	200	1943	1939	3,882

المصدر: مديرية التهيئة العمرانية و التخطيط لولاية سعيدة

إن نتائج التحقيقات حول التشغيل والبطالة في ولاية سعيدة حسب المعطيات المشار إليها أعلاه على مستوى مختلف الوكالات تشير بوضوح أن البطالة هي بطالة إدماج على اعتبار أن 3882 من الحاصلين على العمل

خلال سنة 2012 أي ما يعادل 59% من مجموع مناصب الشغل المستحدثة خلال سنة 2012 هي في إطار الجهاز الجديد للمساعدة على الإدماج المهني DAIP أي هم من الداخلين الجدد لسوق العمل وذلك مقارنتا مع مناصب الشغل المستحدثة عن طريق مختلف الوكالات والتي تقدر ب 2696 منصبا خلال نفس السنة أي ما يعادل حوالي 41% من مجموع مناصب الشغل المستحدثة.

كما لا يفوتنا التنويه بان ما تم إيداعه من ملفات مشروع إنشاء مؤسسة مصغرة خلال سنة 2012يقدر ب 3010 ملف موزعة على ANSEJ , CNAC و ANGEM ب 646‘1339‘1023على التوالي تم قبول وتمويل 1757 ملف وهذا ما يعادل 58.3 % من مجموع الملفات المودعة.

هذه المعاينة تسمح لنا باستخراج النقاط السلبية التالية:

- صعوبة الحصول على القروض البنكية خاصة بالنسبة للشباب أصحاب المشاريع حيث انه منذ نشأة الوكالات على مستوى ولاية سعيدة إلى غاية 2012/12/31 تم إيداع 23608 ملف مشروع إنشاء مؤسسة مصغرة على مختلف الوكالات تم تمويل منها فقط 6774 ملف أي ما يعادل 28.69%‘ اما خلال سنة2012 فقد تم إيداع 3010 ملف مول منها 1641 ملف أي ما يعادل 54.5% .هذا التحسن ناتج عن التعديلات المتوالية من فترة إلى أخرى.

- ضعف روح المبادرة المقاولاتية، لاسيما عند الشباب على اعتبار أن 3882 من الحاصلين على العمل خلال سنة 2012 تم في إطار الجهاز الجديد للمساعدة على الإدماج المهني DAIP و 2696 في إطار المقاولاتية.

- وجود صعوبات بالنسبة لتقريب العرض من الطلب في مجال التشغيل و هذا ما لمسناه على مستوى الوكالة الوطنية للشغل فرع سعيدة ANEM.

- عدم التوافق بين مخرجات التكوين واحتياجات التشغيل.

-الميول إلى النشاط

-الميول إلى النشاط التجاري على حساب النشاط الصناعي مما لاينتج استحداث مناصب شغل كبيرة وهذا ما يلاحظ خلال سنة 2012 حيث سجل على مستوى الصندوق الوطني للتامين عن البطالة فرع سعيدة قبول و تمويل 289 ملف خاص لقطاع النقل و 8 ملفات لقطاع الصناعة و ملفين للفلاحة. أما على مستوى الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب فرع سعيدةANSEJ تم قبول و تمويل 263 ملف خاص لقطاع الخدمات و 61 ملف لقطاع الصناعة.

خلاصة الفصل:

اختص هذا الفصل بإعطاء نظرة على الأوضاع الحالية للتنمية المحلية وعن سبل الحكم الراشد بما يحقق متطلباته ، وفي دراستي التي قمت بها فإن الولاية "سعيدة" لها دور في تحقيق التنمية المحلية وتطبيقها لمعايير الحكم الراشد .

وقد أفادت الدراسة بالنتائج والتوصيات التالية:

نتائج الدراسة جاءت كما يلي:

_ تتواجد عدة قطاعات في الولاية التي تساهم في تحقيق التنمية المحلية.

_ لا يوجد شفافية في بعض المعلومات لدى بعض القطاعات الموجودة في الولاية.

_ لا يوجد قسم مختص بتطبيق الحكم الراشد.

التوصيات:

على ضوء النتائج التي أسفرت عليها الدراسة حالة الولاية "سعيدة" تم اقتراح بعض التوصيات التي قد تسهم في نجاح تطبيق الحكم الراشد في الولاية وهي:

_ ضرورة تبني الإجراءات والقوانين بتطبيق مبادئ الحكم الراشد.

_ تعميق دور الشفافية والإفصاح داخل الولاية.

_ يجب توفر العدالة في الولاية.

_ ينبغي على الولاية أن تعمل عل تطبيق مبادئ الحكم الراشد بما فيها من إفصاح وشفافية ... لتحقيق تنمية محلية.

خاتمة

الخاتمة :

ومن خلال البحث يمكن القول أن التنمية من أسفل وترشيد الحكم على المستوى المحلي هو أساس التنمية الشاملة، إذ تسعى التنمية المحلية إلى توسيع الخيارات المتاحة لجميع الناس في المجتمع على المستوى المحلي من خلال إشراك المواطن كطرف فاعل في صنع القرار المحلي عن طريق إشراك منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص كأطراف فاعلة ورئيسية من شأنها النهوض بالتنمية وخلق بيئة تمكينية تكون قاعدة العمل التنموي الشامل، ومن بين الآليات التي من شأنها تحقيق الهدف المنشود، ظهر الحكم الراشد كأحد أهم تحقيق شروط التنمية المحلية، والذي يدور مفهومه حول حسن إدارة الحكم، للربط بين الحكومة (مختلف مستوياتها) والقطاع الخاص والمجتمع المدني قصد التحقيق الأمثل للأهداف المرجوة لأفراد المجتمع، عن طريق استخدام آليات مختلفة: استخدامها لقياس الحكم كالشفافية، المشاركة، حكم القانون، المساءلة، ... وغيرها، والتي تعتبر مؤشرات يتم استخدامها لقياس الحكم الراشد، من هنا نستنتج أن هناك ارتباط وثيق بين الحكم الراشد والتنمية المحلية، فلا يمكن أن يكون الحكم المحلي رشيدا مما لا يؤدي إلى استدامة التنمية التي لا يمكن أن تتواصل بدون حكم راشد. وإذا كان الحكم يشمل الدولة، فإنه يتجاوزها ليشمل القطاع الخاص والمجتمع المدني، وتتسم هذه العناصر الثلاثة بأهمية بالغة بالنسبة للتنمية المحلية، فالدولة تخلق البيئة السياسية والقانونية المواتية، والقطاع الخاص يولد الوظائف والدخل، أما المجتمع المدني فيسهل عملية التفاعل السياسي والاجتماعي، ويتطلب تحقيق الحكم الراشد

تفاعل أكبر بين هذه العناصر الثلاثة لتحقيق التوازن فيما بينها من أجل تحقيق تنمية محلية مستدامة لا تقتصر نا تشتمل على التنمية المستدامة المعتمدة عبر أجيال متعاقبة .

انطلاقا من الجانب النظري والذي حاول الإجابة على الفرضيات الأساسية للبحث باستخدام الأدوات السابق ذكرها تم التوصل إلى النتائج التالية:

1. إن تبني أي ولاية للحكم الراشد يتحقق بتطبيق نظمها من خلال تبني إجراءات الحكم الراشد كأحد الأساليب الداعمة لحل مشاكلها ولتسهيل المعاملات والتأقلم مع المجتمع، وهذا هو المشكل المطروح وهو صعوبة التأقلم وتبني العمل بمبادئ الحكم، وهذا لطبيعة المناخ السائد ومظاهر الفساد المنتشرة ولهذا تسعى كل قطاع إلى تبني نظام كان يعتمد على الأساليب تقليدية مبنية على أسس وطنية تتوافق والنظام الموجه، إلى أسس ومعايير دولية تمكن من تحقيق الشفافية والمصداقية للمعلومات المالية والمحاسبية المقدمة تبرز أهمية الالتزام بالحكم الراشد كنظام للإدارة الرشيدة بما يشمل إعادة هيكلة مجالس الإدارة، وحماية حقوق الأقلية، وتعزيز إجراءات الرقابة، وتكريس الشفافية والإفصاح والمساواة بالفرص سواءً في الشركات المدرجة وغير المدرجة.
2. جودة الحكم الراشد تعتمد بشكل كبير على فعالية تحقيق التنمية المحلية، يعتبر أحد الروافد الهامة والضرورية المؤدية للحكم الراشد من خلال ترشيد القواعد والإجراءات لإنتاج معلومات مالية ومحاسبية جيدة تتوافق والبيئة التي تطبق فيها، ولكن يجب إحداث نوع من الانسجام بينها، وهذا ما يزيد من الشفافية والإفصاح ونزاهة التقارير المقدمة وخدمة كل الأطراف .

عرض التوصيات:

بناء على الدراسة النظرية ونتائج الدراسة الميدانية ومن هنا ندرج التوصيات الآتية التي من شأنها المساهمة في تحقيق التنمية المحلية في تطبيق الحكم الراشد إذ لابد من:

- ضرورة تبني إجراءات وقوانين صارمة تخص الولايات بالتزام القانوني بتطبيق مبادئ الحكم الراشد .
- ضرورة العمل على تكوين المستخدمين والمدراء في نطاق الحكم الراشد وجعلها منهجا تطبيقيا يعتد به كل موظف ومدير، والابتعاد عن الدراسات الأكاديمية الجوفاء.
- ضرورة الأخذ في الاعتبار المعلومات الأخرى المؤثرة في قياس الحكم الراشد.

❖ يجب الأخذ بالحكم الراشد كمنهج أساسي لتحقيق تنمية محلية وبالتالي التركيز على متطلباته من رقابة ومراجعة لتحقيق ذلك.

المراجع

قائمـــــة المراجـــــع

الكتب العربية

- الدكتور/. السيد الزيات – التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي –الاسكندرية دار المعارف –الجزء الاول –سنة 1986
- الدكتور/ مصطفى الجندي – الادارة المحلية و استراتجياتها –الاسكندرية منشاة المعارف – سنة 1987
- د/ أحمد مصطفى خاطر- تنمية المجتمعات المحلية نموذج المشاركة في إطار ثقافة المجتمع- الإسكندرية:-المكتب الجامعي الحديث- سنة 1999
- د/ عبد المطلب عبد الحميد – التمويل المحلي و التنمية المحلية – الدار الجامعية للطباعة و النشر و التوزيع –سنة2001
- د/احمد وهبان – التخلف السياسي و غايات التنمية السياسية – الاسكندرية – الدار الجامعية – سنة 2003/2002
- د/ سالم محمد خميس الخضوري – التنمية و التحديث في المجتمع – العمان العاصر – القاهرة دار المعرفة الجامعية – سنة 2004
- د/ مصطفى كامل السيد – الحكم الراشد و التنمية في افريقيا – معهد البحوث و الدراسات الافريقية –جامعة القاهرة –سنة 2005
- د/ عثمان محمد –غنيم ماجدة احمد ابو زنط – التنمية المستدامة – عمان دار صفاء للنشر و التوزيع – سنة 2007

الكتب الفرنسية

- Béatrice HIBOU, "Economie politique du discours de la banque mondiale en Afrique sub-saharienne, du catéchisme économique au fait (méfait) missionnaire", les études de CERI (centre d'études et de recherches internationales), Fondation nationale des sciences politiques, N° 39, Paris, Mars 1998, PP 26-28
- Claude FREUD, "la banque mondiale n'a plus d'argent, mais elle a des idées", Cahiers d'études africaines,157, XL-1, 2000, P137

Nicolas MEISEL, Jacques OULD AOUDIA, "la bonne gouvernance est-elle une bonne stratégie de développement?", la DGTPE (la direction générale de Trésor et de la politique économique), document de travail N° 11, France, Novembre 2007, PP 34-36.

الأبحاث والرسائل

- مناد علي – دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية من خلال حوكمة الشركات – مدكرة ماجستير –تلمسان –سنة2006
- بومدين طماشة – استراتجية التنمية السياسية – اطروحة دكتوراء – كلية العلوم السياسية – جامعة الجزائر – سنة 2007

مواقع إلكترونية

- www.uluminsania.net
- http://www.algabriabed.net/n9302idrissi.htm
- نظريات التنمية الاقتصادية، أنظر الموقع الالكتروني www.wikipedia.org-

المجلات

- ملزم صابر ، أمين عام جمعية المصارف الليسانية " الحكم الجيد للإدارة الرشيدة " مجلة البنك والمستثمر ، العدد 57- سنة 2004
- إبراهيم عبد اللطيف،" الإطار الفكري للتنمية المحلية"، مجلة الإدارة، العدد الثالث، مجلد 24 ، يناير 1992 ،
- محمد بوبوش،" الحكامة والتنمية العلاقة والإشكاليات"، المجلة الدولية، العدد2007 / 3الصادرة عن كلية الحقوق مراكش
- مكتب العمل العرب،" الموارد البشرية ودورها في الحياة الاقتصادية"، مجلة العمل العربي، القاهرة :العدد98 ،1997